البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	دور المؤسسات المحلية والدولية في تعزيز شفافية الموازنة العامة المصرية في ضوء بعض التجارب الدولية
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The Role of Local and International Institutions in Enhancing The Transparency of The Egyptian Public budget in Light of Some International Experiences
إعداد	بوسي عبد الفتاح محمد حجاج
إشراف	د /أحمد رشاد أستاذ الاقتصاد المساعد مدير مركز العلاقات الأقتصادية الدولية

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث

استهدفت الدراسة توضيح دور المؤسسات الدولية والمحلية في تعزيز شفافية الموازنة العامة المصرية لذلك استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتطرقت الدراسة في القسم الاول الى مفاهيم الشفافية والموازنة العامة المصرية ودور المؤسسات الدولية والمحلية في تعزيز الشفافية وبالإضافة الى توضيح جهود وزارة المالية في تعزيز الشفافية ولقد تطرقت الدراسة في القسم الثاني الى ذكر بعض التجارب الدولية الناجحة في تعزيز شفافية الموازنة والدروس المستفادة من هذه التجارب لقد ارتبطت الموازنة العامة ارتباطا وثيقاً بتطور الدولة فهي بمثابة المرآه العاكسة للمالية العامة للدولة وتلعب الموازنة دوراً هاماً وأساسياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كما أنها الأداة أكثر فاعلية في الاقتصادات الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع مما أستوجب تطبيق عدد من المعايير عند إعداد الموازنة وأهمها الشفافية ومشاركة المجتمع في صنع القرارات.

لذا أصبح وجود وتطبيق الشفافية مسألة هامة فعندما يكون أسلوب أعداد الموازنة العامة للدولة يتمتع بالشفافية والسهولة فإن ذلك يساعد المواطنين على متابعة إعداد وتنفيذ الموازنة فالشفافية تعنى الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام والتي من شأنها تعزيز المساءلة وحشد تأييد قوى للسياسات الاقتصادية من جانب الجمهور الذي سيكون على دراية تامة بجميع الامور المالية للدولة.

ولذلك تسعى كلاً من المؤسسات الدولية والمحلية جاهدة لترسيخ معايير ومبادئ الشفافية ومشاركة الجمهور في صنع القرارات، لذا استعرض البحث بعض التجارب الدولية للاستفادة منها في تحقيق شفافية الموازنة في مصر ، و تسعى مصر جاهدة لتحقيق شفافية أعداد الموازنة من خلال العديد من الوسائل مثل إصدار القوانين والتشريعات لنشر الموازنة التي قامت بإصدارها، سهولة اطلاع المواطنين على كافة المعلومات الخاصة بالأنشطة المالية للحكومة بالوقت المناسب ، ومشاركتهم في مناقشات الموازنة، خضوع البيانات المالية للجهات المسئولة للتأكد من صحة سلامتها ودقة بياناتها.

وهو ما ظهر بصورة فعليه بجهود وزارة المالية لتدعيم أطر الشفافية والذي أدى لتحسين ترتيب مصر بمؤشر الشفافية مقارنة بالدول العربية من رقم 49 سنة 2010 ليصل الى رقم 43 سنة 2019 بالإضافة الى ارتفاع مؤشر (المشاركة المجتمعية) ليصل الى 16% متخطيا العديد من الدول العربية مثل الأردن والمغرب وقطر ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث تسهم الموازنة العامة المصرية بما تضمنه من الكثير من البيانات والأرقام والمعلومات المتعلقة بالأنشطة والبرامج والمشروعات التي تزمع الدولة القيام بها أسهاماً أساسياً في قاعدة المعلومات التي تلزم لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية، الموازنة مؤشر صادق للأوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتلخصت الدراسة بتقديم عدد من التوصيات المرتبطة بهذه النتائج ومنها يساعد التطبيق السليم للشفافية على توزيع المسؤوليات في الإدارة ويضمن ذلك تزايد الثقة بأعمال الإدارة وتعمل على وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها الادارة.

Abstract

The study aimed to clarify the role of international and local institutions in enhancing the transparency of the Egyptian public budget, so I used the descriptive-analytical approach. The second section mentions some successful international experiences in enhancing budget transparency and the lessons learned from these experiences The public budget has been closely linked to the development of the state, as it is the executive framework that reflects the state's public finances, as it is the (for public expenditures and state public revenues) The budget plays an important and fundamental role in the country's economic and social life, it is considered the most effective tool in modern economies for achieving economic development and welfare for society, the matter that requires the application of the number of criteria when preparing the budget, the most important of which is transparency and community participation in decision-making.

Therefore, the existence and application of transparency have become an important issue. When the method of preparing the states, the general budget depends on transparency and ease, this would help citizens to follow up on preparing and implementing the budget. Transparency means being open to the public regarding the structure and functions of the government sector, the intentions of economic policy, and public sector accounts that would enhance accountability and garner strong support for economic policies from the part of the public, who would be fully aware of all the financial matters of the state.

Therefore, both international and local institutions strive to establish standards and principles of transparency and public participation in decision-making. The research reviewed some international experiences to benefit from in achieving budget transparency in Egypt. Egypt is striving to achieve the transparency of budget numbers through many means such as issuing laws and legislation of the published budget that it has issued, the citizens can easily access all information related to the government's financial activities on time, and their participation in the budget discussions, submitting the financial statements to the responsible authorities to ensure the correctness and accuracy of their data.

This was demonstrated by the efforts of the Ministry of Finance to strengthen the transparency frameworks, which led to improving Egypt's rank in the transparency index to reach 43 percentage points in 2019 compared to 16 points in 2015, close to the global average of 45 percentage points, and exceeds the average in the Middle East region by 22 points Percentage, in addition to the increase in the community participation index that reach 15 points compared to 11 points during 2017, wherefore Egypt surpassed the global average by 14 points, surpassing many Arab countries such as Jordan, Morocco, and Qatar Among the

most important findings of the research, the Egyptian general budget contributes, including a lot of data, figures, and information related to the activities, programs, and projects that the state intends to carry out, as a basic contribution to the information base that is needed to plan and implement development programs. The budget is an honest indicator of economic and social conditions and developments. By presenting several recommendations related to these results, including the proper application of transparency in the distribution of responsibilities in the administration, and ensures to increase confidence in the work of the administration and works to develop appropriate solutions to the problems facing the administration.

الكلمات المفتاحية:

- شفافية الموازنة العامة.
- المعيار الدولي لنشر البيانات.
- منظمة الشفافية الدولية.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

Keywords:

-Public budget Transparence

-The _Special data Dissemination Standard (SDDS)

-International Transparency

-Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)

1. المقدمة

تطورت الإدارة العامة في مختلف دول العالم خلال العقود الثلاثة الماضية وشهدت نقلات نوعية وإصلاحات رئيسية تتعلق بعمليات وهياكل القطاع العام وذلك بسبب ما تعانيه من تخلف وقصور في الأداء وضعف في الكفاءة وتفشى مظاهر الفساد الإداري ، وفى سبيل الحد من ذلك ظهرت بوادر الإصلاح واعتماد الطرق ووسائل للحد من الروتين والترهل الإداري ومكافحة عوامل الفساد وأسبابه ولقد تزامنت هذه الإصلاحات مع تغييرات جذرية في البنية العالمية، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما جعل المواطنين يطالبون بتحسين كفاءة الأجهزة الإدارية وزيادة النزاهة والحد من الفساد الإداري بمختلف مجالاته وانواعه ومن هذا المنطلق حظيت جهود برامج وتعزيز النزاهة والشفافية اهتمام كبير لدى الدول على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.[1]

ولعل قوة الدولة والمجتمع تتحقق إذا ما أتسم عمل الدولة بالشفافية، وإذا ما خضع القائمون على إدارتها للمساءلة وإذا ما أتصفت الدولة بالحكم الرشيد، ولذلك ما بين الحين والأخر تطرق مسامع الناس مصطلحات يطلقها السياسيون والإعلاميون مثل "الفساد الإداري، الشفافية" أحدى ركائز أي نظام ديمقراطي في العالم، ومن هنا أصبح مصطلح الشفافية والمساءلة والحكم الصالح من المصطلحات الدارجة في الحوارات العامة، بل العامل المشترك الأعظم في معظم اللقاءات وتحولت هذه الموضوعات من هاجس وطني الى قضية عامة دولية تتضمن مجموعة من المفاهيم لا يمكن ان تتحقق التنمية والديمقراطية بدونها كونها تعمق بيئة النزاهة في العمل العام والخاص.[2]

وتلعب الموازنة العامة دوراً فعالاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة لكونها تستخدم كأداة لتوزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية، كما انها أصبحت أكثر فاعلية واهمية في الاقتصاد الحديث حيث تعد تعبير مالي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة واداه من أدوات تحقيق التنمية والرفاهية ولعل الحديث عن الموازنة العامة للدولة يركز بصفة أساسية على الشفافية بمراحل إعدادها المختلفة، لأنها وسيلة وغاية تكفل للمجتمع حق المساءلة بشتى الطرق التي يكفلها له القانون، وهي محصلة لمجمل الأداء الديمقراطي من حرية الرأي والتعبير، والحصول على المعلومات وسيادة القانون والشفافية ومشاركة الجمهور في صنع القرارات من اهم المعايير التي تستدعيها فعالية إعداد الموازنة العامة، لذلك تعمل المؤسسات الدولية جاهدة لترسيخ معايير ومبادي الشفافية ولذلك أصبحت الشفافية مسألة هامة فعندما يكون أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة يتمتع بالشفافية والسهولة والوضوح يساعد المواطنين على متابعة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. [3]

ولا تقف الغاية من تعزيز شفافية الموازنة على إتاحة المعلومات لمراحل الموازنة المختلفة، بل تعد إتاحة معلومات كاملة ومبسطة وغير منقوصة عن الموازنة مجرد وسيلة لخلق حوار مجتمعي حول السياسات العامة للدولة وتخصيصها للموارد بشكل يعزز من مشاركة المواطنين في عملية تشكيل حاضرهم ومستقبلهم. وتعد شفافية الموازنة أيضاً نقطة انطلاق لمراقبة شعبية فعالة تقلل من الأثار السلبية للفساد على المجتمع وضمانة للاستخدام الأكفأ للمال العام والتقليل من فرص إهداره، وتزداد أهمية تفعيل معايير الشفافية في الموازنة العامة للدولة مع الازمات المالية بسبب ما قد يترتب عليها من توجهات تقشفية تميل الى الحد من دور الدولة في تقديم الخدمات العامة، والانطلاق نحو أنواع مختلفة من المشاركات مع القطاع الخاص فتكون الموازنة العامة أداة لحماية الفئات الأكثر إنفاذاً للسلطة على حساب الفئات الأدنى صوتاً من خلال ترتيب أولويات الإنفاق وتحديد قنوات تحصيل الإيرادات العامة، ولذلك تسعى مصر جاهدة لتحقيق شفافية إعداد الموازنة العامة من خلال القوانين والتشريعات لنشر الموازنة التي قامت بإصدارها.[4]

---

[1] سعود بن شباب عبد العالي الشلوي، (1437ه/2016م)،"الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، دارسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض "، جامعة نايف العربية للعلوم، السعودية، ص ص2-3.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر:

- خالد عيادة نزال عليمات، (2015)، "انعكاسات الفساد على المملكة العربية السعودية التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الأردن"، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الأردن، ص148.
- عصام احمد البهجى، (2014)، "الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص6.
- بيتر إيجن، (1998)، "الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية"، الطبعة الأولى، ص5.

[3] أسامة دياب وريم عبد الحليم، (2014)، شفافية الموازنة العامة للدولة "الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع الاقتصادي"، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الطبعة الأولى، ديسمبر، ص4.

[4] لمزيد من التفصيل أنظر:

- أسامة دياب وريم عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

2. هدف/ أهداف البحث

ويتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة هو توضيح الدور الذي تقوم به المؤسسات المحلية والدولية في مكافحة الانحرافات والقضاء على الفساد الذي من خلال تعزيز دور الشفافية في مراحل إعداد الموازنة العامة لتحسين كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وتتمثل أهداف الدراسة في التالي:

1. توضيح دور المؤسسات المحلية والدولية في تعزيز شفافية الموازنة العامة لمصر.
2. . توضيح التحديات التي تواجه تحقيق الشفافية.
3. . الوصول الى التطبيق المناسب لمعايير الشفافية في إعداد الموازنة العامة للدولة.
4. الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال شفافية الموازنة.
5. دراسة الطرق الفعالة للرقابة على الموازنة العامة من خلال تفعيل أدوات الشفافية والمساءلة.
6. دراسة وتحليل مدى توافق التبويب الحالي للموازنة العامة للدولة مع أفضل الممارسات في مجال شفافية الموازنة العامة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في أعداد الموازنة العامة للدولة.
7. دراسة وتحليل مدى تطبيق الوضع الحالي للموازنة مع المعايير الدولية لشفافية المالية العامة ونشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

3. أهمية البحث

وتظهر أهمية الدراسة في مساعدة متخذ القرار في الوقوف على أهم الأمور التي يجب الالتزام بها للإفصاح عن الموازنة العامة للدولة والتطبيق الفعال لمعايير الشفافية التي تتبناها وتنادى بها المؤسسات الدولية وأهم التحديات التي تواجه الدولة في تطبيق هذه المعايير.

4. فروض أو تساؤلات البحث

س- هل تم تطبيق الطرق الفعالة للرقابة على الموازنة العامة فى مصر ؟

س- ما هو دور المؤسسات المحلية والدولية في تعزيز شفافية الموازنة العامة لمصر؟

س- ما هى التحديات التي تواجه تحقيق الشفافية؟

س- هل نجحت مصر في تحقيق شفافية الموازنة العامة المصرية؟

5. حدود البحث

تهتم الدراسة بتوضيح دور المؤسسات المحلية والدولية في تعزيز شفافية الموازنة العامة لمصر خلال الفترة (2010 – 2020) حيث شهدت هذه الفترة تعاظم اهتمام هذه المؤسسات بتطبيق الشفافية والحوكمة في الأجهزة الحكومية. بالإضافة الى توضيح تجارب بعض الدول في تحقيق شفافية الموازنة.

- محمد مشرف، (2017)،" أثر تطبيق معايير الشفافية الدولية على اعداد الموازنة العامة للدولة في مصر"، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص1

6. الدراسات السابقة

ويستهدف هذا الجزء استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية سواء التي أجريت على مصر أو بعض الدول النامية.

الدراسة الأولى:

استهدفت دراسة (منال فؤاد دعيبس، 2004)[5] الوصول الى تحديد مدى أهمية مفهوم الشفافية بالإضافة الى معرفة واقع تطبيق مبدأ الشفافية في مراكز الوزرات الأردنية وتحقيقاً لأهداف هذا البحث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت من أبرز نتائج الدراسة:

1- بناء الثقة المطلقة بين الحكومة والمواطن من خلال الوضوح والصراحة في الإجراءات هو المفهوم الأكثر إدراكاً لدى الموظفين في الدوائر الحكومية.
2- درجة تطبيق الشفافية كان ضعيفاً حيث لا يتم إعطاء المواطن المعلومات اللازمة بطريقة يستطيع فهمها، بالإضافة الى عدم مشاركة المواطن بإبداء أرائه وأفكاره.
3- وجود الكثير من المعوقات التي تواجه تبنى وتطبيق مبدأ الشفافية وتتمثل هذه المعوقات في عدم وضوح أسس ومبادئ الشفافية وكثرة القوانين والتشريعات التي أدت الى غموض فكرة الشفافية.
4- تطبيق مبدأ الشفافية ليس بالأمر اليسير، وذلك يعود الى ضعف تعاون المواطن بوجود التشريعات التي تضمن حقه.

الدراسة الثانية:

استهدفت دراسة (محمد زكى على السيد،2008) [6]وضع إطار لحوكمة الموازنة وتطبيقه على الحالة المصرية فيما يتعلق بالموازنة العامة ككل وكذلك على سياسات وبرامج الدعم لذلك استخدمت الدراسة المنهج وكانت أبرز نتائج الدراسة:

1- يوجد ثلاثة أبعاد أساسية تكفل تفعيل المشاركة السياسية والمجتمعية في مؤسسات الموازنة العامة وهي "مشاركة البرلمان، مشاركة المجالس الشعبية المحلية، ومشاركة المجتمع المدني".
2- وتحقيق الحوكمة الرشيدة في الموازنة العامة، هناك خمسة أبعاد لتحقيق شفافية الموازنة وهي: وضوح هيكل ودور ومسؤوليات القطاع الحكومي، الدقة والواقعية في تحديد قيم ومتغيرات الموازنة العامة، وضوح هيكل عرض الموازنة والتقارير المالية الإفصاح عن الموقف المالي العام ومخاطر الاستدامة واخيراً وجود ضمانات كافية لفحص البيانات وتقييم سلامتها.
3- على الرغم من اتخاذ عدة خطوات وإصلاحات ساهمت في تحسين مستوى حوكمة الموازنة العامة في مصر لا يزال هناك تحديات في هذا الشأن أهمها (عدم وضوح هيكل ودور ومسئوليات قطاع الحكومة العامة، تركز سلطات إدارة الموازنة في يد وزارة المالية، غياب دور المجتمع المدني في مؤسسات الموازنة).

[5] منال فؤاد دعيبس، (2004)، "مدى تطبيق الشفافية فى مراكز الوزرات الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
[6] محمد زكى على السيد، (2009)، " الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع تطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد القومي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الدراسة الثالثة:

استهدفت دراسة (ندى بنت فلاح بن قاعد،2009)[7] التعرف على مستوى ممارسة الشفافية في منظمات القطاع العام والعوامل المؤثرة على تطبيق الشفافية ومحاولة الوصول الى أهم الأساليب والأليات المقترحة لتطوير ورفع مستوى الشفافية، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المستوى التعليمي على رؤية الموظفين لمستوى الشفافية في الإدارة في الأجهزة الحكومية حيث الموظفون ذو المستوى التعليمي العالي ان الشفافية تمارس في الأجهزة الحكومية أكثر من ذوي المستوى التعليمي المنخفض.
2- هناك عوامل تؤثر في تطبيق الشفافية حيث القيادة والتدريب أكثر العوامل تأثيراً في تطبيق الشفافية حيث ضعف قدرة القادة في تحديد أولويات الأهداف المراد تحقيقها ووصول قيادات إدارية غير مؤهلة الى مراكز عليا في المنظمات تؤثر في تطبيق الشفافية.
3- أقل العوامل تأثيراً على تطبيق الشفافية تتمثل في ضعف الاهتمام بتقنيات التكنولوجيا والروتين بالعمل والتعقيد في الإجراءات.

الدراسة الرابعة:

استهدفت دراسة[8] Rios, A., Bastida, f.& Benito,B. 2010 ، ، تحليل محددات الشفافية في الموازنة في المنهج المقارن الدولي، مع التركيز في المقام الأول على كيفية الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية في الموازنة مما يؤثر على شفافية الموازنة وفى سبيل ذلك استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وكانت من أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- وجود عديد من المؤسسات السياسية تؤثر على التشريعات والرقابة المالية على مختلف مراحل عملية الموازنة.
2- السلطة التشريعية لها حق الأشراف على الموازنة بقدر أكبر على السلطة التنفيذية عنها في القانون المدني.

الدراسة الخامسة:

ولقد استهدفت دراسة[9] Sedmihradska, L. & Haas,J 2013، إعادة تقييم العلاقة بين شفافية الموازنة والأداء المالي وفى سبيل ذلك استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين شفافية الموازنة ومقياس مؤشر الموازنة المفتوحة وعجز الموازنة أو الدين العام.
2- وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الفساد والشفافية في الموازنة.
3- تم تحديد ثلاث قنوات يمكن من خلالها زيادة الشفافية التي من شأنها تحد من الأنفاق العام الذي يؤدى الى عجز الموازنة والدين العام ومنها انخفاض الزيادة المالية الوهمية والتباين في المعلومات الذي يؤدى الى تحسين المساءلة وتعزيز القواعد المالية.

[7] ندى بنت فلاح بن قاعد العتيبي، (2009) ، الشفافية وأثرها في الأجهزة الحكومية ، رسالة ماجستير جامعة الملك سعود، رسالة غير منشورة.
[8] Rios, A., Bastida, f.&Benito,B.(2010).Budget Transparency and Legislative Budgetary Oversight: An International Approach.at https://www.Arp.sagepub.com,An International Approach.pdf
[9] Sedmihradska, L.&Haas,J.(2013).Budget Transparency and fiscal Performance: Do Open Budgets Matter?. Acta vsfs, vol,7, issue 2, pages 109-122.doi: http://www.vsfs.cz/periodika/acta-2013-02.pdf

الدراسة السادسة:

استهدفت دراسة (محمد مشرف، 2017م) [10] الوصول الى أسلوب أكثر شفافية لإعداد الموازنة العامة للدولة يتفق مع المعايير الدولية لشفافية المالية العامة ونشر البيانات وذلك من خلال تقييم أثر تطبيق تلك المعايير على عملية إعداد الموازنة العامة للدولة وتحقيقاً لأهداف البحث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت من أبرز نتائج. الدراسة:

1- يتسم إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر بعدم وجود قدر كاف من الشفافية في مراحلها الأولى وهي المرحلة التي تضع الأسس الرئيسية للموازنة.
2- إعداد الموازنة يفتقر الى المرونة وهو ما يحد من قدرة الوزرات على تنفيذ المشروعات بكفاءة وفاعلية.
3- طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر لا تفصح عن كامل مصروفات الموازنة حيث هناك نقص في المعلومات المتوفرة للعامة مما لا يساعد على فهم وإدراك معنى عجز الموازنة مما يزيد من انعدام الشفافية.
4- عدم تضمين عرض الموازنة تقييم لوضع الاستدامة ومخاطر المالية العامة.

وقد تبين من الدراسات السابقة أنها تحاول توضيح الجوانب المتعلقة بالشفافية مما يساعد الى حد كبير الى تحقيق هدف الدراسة ، وكذلك وضحت بعض المشاكل والعوائق التي تواجه تحقيق الشفافية بالإضافة الى ذلك وضحت حاجة الشفافية الى بيئة ديمقراطية لكى تصبح واقع معاش استجابة لتزايد الحاجة لوجود الشفافية والمساءلة وممارستها في ظل التوجهات الاقتصادية الحديثة وتهتم الدراسة الحالية بأثر تطبيق الشفافية على اعداد الموازنة العامة للدولة من خلال توضيح دور المؤسسات الدولية المهتمة بتطبيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع عرض بعض التجارب الدول لتعزيز الشفافية .

[10] محمد مشرف، (2017)، أثر تطبيق معايير الشفافية الدولية على أعداد الموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

الفصل الأول: جهود المؤسسات الدولية والمحلية في تعزيز شفافية المالية العامة"

المبحث الأول: مفاهيم شفافية الموازنة العامة:

1- الشفافية:

تعتبر الشفافية الإدارية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة التي يتوجب على الإدارات الواعية الاخذ بها لما لها من أهمية في احداث التنمية الناجحة بالإضافة الى مساهمتها في تنمية التنظيمات الإدارية وأحدي الاستراتيجيات العامة التي تتبعها الدولة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله وعلى الرغم من تعدد تعريفات الشفافية ومضامينها الإ أنها في النهاية تدعو الى جوهر واحد يرتبط بأربع عمليات (المصداقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة).[11]

وفق دراسة Folscherالصادرة عن مبادرة الشفافية والمساءلة التابعة لمؤسسة المجتمع المفتوح في عام 2010 أن مفهوم شفافية الموازنة لا يعنى الإفصاح عن مكوناتها فحسب، بل يمتد ليشمل قياس مدى كون كافة المعلومات والبيانات المرتبطة بالموازنة العامة للدولة متاحة ومفصح عنها في زمن مناسب.

ووفق دراسة kopitsو Craig في عام 1998 قد تم تعريف الشفافية المالية بالانفتاح تجاه العامة في كل ما يتعلق بهيكل الجهاز الحكومي وأدواره وخططه المالية وحسابات كافة مكونات القطاع العام سواء التقديرية أو النهائية .[12]

وتميل دراسة Benitoو Bastidaعام 2009 الى تقييم شفافية الموازنة وفق ثلاثة مجموعات من الخصائص المعيارية وهى (1) نشر وإتاحة بيانات الموازنة العامة للدولة وكل ما يتعلق بها من معلومات بطريقة دورية وفى وقت مناسب، (2) إمكان وجود دور فعال للسطلة التشريعية لمراجعة تقارير الموازنة ومساءلة الحكومة، (3) وجود دور فعال للجمهور ولمؤسسات المجتمع المدني لتعديل سياسة الموازنة إذا اقتضت الحاجة والقدرة على مساءلة الحكومة حولها[13]

دراسة Healdفي عام 2003 وضعت تعريف للشفافية المالية يقوم على توافر مجموعة من الممارسات التي تحقق الشفافية المؤسسية من خلال وضوح أدوار كافة المؤسسات الحكومية والمعاملات المبنية على هذه الأدوار، في كافة المجالات مثل مجالات التشارك مع القطاع الخاص والاستدانة والضرائب وغيرها.[14]

وهذه التعريفات متوافقة الى حد بعيد وإن كانت أوسع من تعريف صندوق النقد الدولي لمعايير الشفافية المالية وهى" الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي، ونوايا السياسة الاقتصادية، وحسابات القطاع العام التي من شأنها تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية ويضع صندوق النقد الدولي أربعة ممارسات أساسية لتفعيل شفافية الموازنة وهى (1) الوضوح التام في الأدوار والمسئوليات ، (2) عملية الموازنة المفتوحة بأن يكون هناك عملية واضحة ومفتوحة للإدارة المالية للدولة بشكل عام، تشمل المحاور التشريعية والقانونية والإدارية، فتغطى الإيرادات والسياسة الضريبة والصناديق

---

[11] لمزيد من التفصيل أنظر:
- امين السيد أحمد لطفي، (2018)، "الحرب ضد الفساد "، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص: 406.
- احمد مصطفى صبيح، (1437ه-2016م)، "الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 243.
- احمد خير، (2013)، "دليل تقييم مستويات الإفصاح الحكومي"(برنامج الشفافية والموازنة)، دعم لتقنية المعلومات، ص14

[12] لمزيد من التفصيل انظر:
- Alta Fölscher, (2010) "Budget transparency: New frontiers in transparency and accountability ", Transparency & Accountability Initiative, Open Society Foundation, , p4
- أسامة دياب وريم عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 6

[13] Kopits, George and Jon Craig, (1998). Transparency in Government Operation. IMF Occasional - http://www.imf.org/external/pubs/ft/op/158/op158.pdf
أسامة دياب وريم عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص6 .

[14] Benito, Bernardino and Francisco Bastida, (2009). Budget Transparency, fiscal Performance, and political Turnout: An International Approach. -6 public Administration Review May/June

وكافة الهيئات وكافة الأصول والخصوم العامة (3) إتاحة المعلومات للجمهور، (4) التأكيد على نزاهة المعلومات المتاحة ودقتها.[15]

ولقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDفي عام 2001 تعريفاً أضيق نسبياً للشفافية المالية فقد قامت بإصدار دليل يشمل أفضل الممارسات في مجال شفافية الموازنة العامة حيث عرفتها بأنها الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة في الوقت المناسب وعلى نحو منتظم، ويتعلق مفهوم الشفافية في الموازنة العامة للدولة بالوضوح الفعال لمؤشراتها ومكوناتها في كافة مراحلها.[16]

ومن معايير الشفافية "الإفصاح، المشاركة، المساءلة" والافصاح ليس توافر المعلومات بشكل ميسر فقط ولكن أتاحتها بشكل يفعل المشاركة ويحتم على صانع القرار الالتزام بالكفاءة والفعالية بشكل يحد من تأثير الإدارة المالية الرديئة والفساد وإعادة توجيه بعض المخصصات لأولويات مختلفة عما تم إعلانه دون الرجوع أو توقع المحاسبة من المجتمع وبمراجعة تعريف كل من المساءلة والمشاركة في إطار الموازنة العامة نجد أن كلاً منها تهتم بأبعاد تختلف عن الشفافية ولكنها ترتبط معها كثيراً.

ويرتبط مفهوم المشاركة بقدرة الجمهور على الإسهام بشكل فعال في تحديد أولويات الإنفاق العام وتحديد مصادر الإيرادات العامة بما يتلاءم معه وتكون هذه المشاركة اما تشاورية او قائمة على التمكين بينما يرتبط مفهوم المساءلة بالقدرة على محاسبة الجهات الحكومية المختلفة وفق ما يحدده القانون لها من أدوار ومسئوليات ومما يبنى عليها من مخصصات للإنفاق العام وسلطة لتحصيل الإيرادات فتحاسب حول فعالية الإنفاق العام وتخصيصه وفق الأولويات المجتمعية او تحقيق الأهداف من الإنفاق العام التي يريدها المجتمع.

وفى نهاية الامر نستنتج من هذه التعريفات ان الشفافية منهج عمل يقوم على الوضوح والدقة والانفتاح في مختلف المجالات العمل بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا وتكون مدخلاً لمعالجة الفساد وبناءً على ذلك يتطلب الامر ألا نكتفى بالتصدي للنتائج فقط بل احتواء الأسباب والمطلوب استهداف وقائي وعلاجي معاً عن طريق إيجاد كيان تنموي جدير بأن يحيا الإنسان من جديد ويحتضن قدراته وأهدافه ويسمو بإبداعاته[17]

2- الموازنة العامة للدولة:

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها **وثيقة مالية تشمل تقديرات لجميع الإيرادات الحكومية ومصروفاتها خلال سنة** ولا توجد قاعدة عامة لتحديد بداية ونهاية السنة المالية، وإنما يتوقف توقيت بدايتها ونهايتها مالياً على قدرة الدولة على تحديد توقيتات الإيرادات والنفقات ونتائج الأعمال الخاصة بالعمليات الاقتصادية وفقاً لما أستقر عليه العرف المالي في الدولة.

كما تعددت التعريفات الخاصة بالموازنة العامة بتعدد الفقهاء، والباحثين، والتشريعات الخاصة بالدول طبقاً لأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

---

16 Heald, David 2003. Fiscal Transparence: Concepts, Measurement and Uk Practice. Public Administration.81 4: 723-759

[16] سهام عبد السيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود، " الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة"، جامعة بنغازي، ص 468 https:\\www.researchgate.net\publication

[17] لمزيد من التفصيل أنظر:

- داود خير الله، (2015)، "الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي (المنظمة العربية لمكافحة الفساد)"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ص146.

-عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، (2010)، دور الأجهزة الرقابية نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص 15-16.

- أسعد زناد درويش واخرون،"2020"، الحوكمة منهج إداري للإصلاح ومحاربة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص122.

- مدحت محمد أبو النصر، (2007)، " إدارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الاهلية من منظر التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة)"، ايتراك، الطبعة الأولى، ص 144.

- محمد محمود عبد الله يوسف، "الشفافية المعلوماتية وعمليات التنمية المستدامة مع التعرض للتجربة المصرية" (ورقة بحثية)، ص3

- ولقد عرفها القانون الفرنسي بأنها "القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها".
- وعرفها القانون الأمريكي بانها " صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وإيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها"
- كما عرفها القانون المصري رقم 53 لسنة 1973 مفهوم الموازنة العامة وتعديلاته بأنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق اهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة". [18]

المبحث الثاني: دور المؤسسات الدولية في تعزيز شفافية الموازنة العامة.

جهود دولية تعمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره وذلك من خلال تعزيز الشفافية، وتتمثل تلك الجهود من خلال عده منظمات من المنظمات الدولية مثل) صندوق النقد، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، منظمة الشفافية الدولية) .

أولاً: صندوق النقد الدولي:

يضع صندوق النقد الدولي أربع ممارسات أساسية لتفعيل شفافية الموازنة وهي (1) الوضوح التام في الأدوار والمسئوليات، (2) عملية الموازنة المفتوحة وتشمل المحاور التشريعية والقانونية والإدارية، (3) إتاحة المعلومات للجمهور، (4) التأكيد على نزاهة المعلومات المتاحة ودقتها. [19]

ويقوم صندوق النقد الدولي بإصدار التقارير التي تمكنه من تحقيق أهدافه والتي من **أهمها تقارير الراصد المالي** الذي صدر عام 2009 ليتضمن مسحاً وتحليلاً لأخر تطورات المالية، ومن أهم إسهامات صندوق النقد الدولي أطلاق مبادرة **Special Data Dissemination Standard (SDDS)** المعيار الخاص لنشر البيانات في ديسمبر 1997 بوصفه المستوى الاول من مبادرة صندوق النقد الدولي ويعكس هذا المعيار الممارسة الدولية الفضلى في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والمالية.[20]

ولقد حصلت مصر على شهادات من صندوق النقد الدولي تفيد بتوفير البيانات والخبرات وتكون بذلك توفرت لديها إمكانية ومتطلبات المعيار الخاص للنشر وذلك في يناير 2005 لتصبح مصر العضو رقم 59 على مستوى العالم والدولة العربية الثانية بعد تونس ، ولقد صدر قرار وزاري رقم 104 لسنة 2007 بتشكيل لجنة من عدة جهات للوفاء بشروط المعيار (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وزارة المالية، البنك المركزي المصري)

---

[18] لمزيد من التفصيل أنظر:
- عماد الشربيني، (1971)، "الموازنة العامة وعلاقتها بالخطة الاقتصادية"، المطبعة السلفية، ص8.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2010)، كيف تقرأ الإحصاءات، العدد الخامس للموازنة العامة، أكتوبر.
- لعمارة جمال، (2004)، " أساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، مصر، ص 34.
- أشرف البربري، (2008)، "القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقوانين أرقام 79/11و 80/104و2005/87و2008/109 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 2005/745 وتعديلاتها"، المطابع الاميرية، الطبعة الخامسة، ص2.
- عبير حكمت سلامة، (2016)، "المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين"(الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة)، أمان للنشر، ديسمبر، ص19.

[19] أحمد مصطفى صبيح، مرجع سبق ذكره، ص270.

[20] لمزيد من التفصيل انظر:
- محمد مشرف، مرجع سبق ذكره، ص45.
- أسامة دياب وريم عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص7.

ولقم تم تعيين وزير التخطيط المنسق القومي لجمهورية مصر العربية والذى يتمتع بالصلاحيات المطلوبة للوفاء بمتطلبات المعيار من خلال الجهات المعنية ويضم المعيار 22 مؤشراً لنشر البيانات موزعة على 4 قطاعات اقتصادية .[21]

1. القطاع الحقيقي.
2. قطاع المالية العامة.
3. القطاع المالي.
4. القطاع الخارجي.

- **القطاع الحقيقي ويشمل:**

1. الحسابات القومية (الناتج المحلى الإجمالي).
2. العمالة.
3. البطالة.
4. الأجور.
5. الرقم القياسي لأسعار المنتج.
6. الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
7. الرقم القياسي للإنتاج.
8. السكان.

- **قطاع المالية العامة ويشمل:**

1. عمليات الحكومة العامة او عمليات القطاع العام.
2. عمليات الحكومة المركزية.
3. دين الحكومة المركزية.

- **القطاع المالي ويشمل:**

1. مسح شركات الإيداع.
2. مسح البنك المركزي.
3. أسعار الفائدة.
4. سوق الأوراق المالية: مؤشر أسعار الأسهم.

- **القطاع الخارجي ويشمل:**

1. ميزان المدفوعات.
2. التجارة السلعية.
3. الدين الخارجي.
4. الأصول الاحتياطية الرسمية.
5. وضع الاستثمار الدولي.

7- أسعار الصرف.[22]

[21] أحمد مصطفى صبيح، (2016)، "الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري "، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 209 ..

[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، pcbs.gov.ps

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي في عام 1997 **اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات DSBB** على موقعة بشبكة الإنترنت **http://dsbb.imf.org**، كجزء من مبادرة معايير البيانات لتسهيل الاطلاع العام على المعلومات عن ممارسات البلدان المتعلقة بنشر البيانات.

ومن إجراءات الانضمام للمعيار الخاص بنشر البيانات:

- اعتماد رسمي للمعيار الخاص لنشر البيانات كإطار لتطوير الإحصاءات الرسمية من قبل الدولة التي ترغب بالانضمام للمعيار.
- تعيين منسق وطني للمعيار كمسؤول الاتصال الرئيسي مع صندوق النقد الدولي بشأن الأمور المتعلقة بالمعيار بالإضافة الى التنسيق مع مختلف المؤسسات المنتجة للإحصاءات داخل البلد للوفاء بمتطلبات المعيار.
- نشر صفحة البيانات القومية الموجزة على الصفحة الإلكترونية للمؤسسة التي تتولى مسؤولية التنسيق والتواصل مع صندوق النقد الدولي.
- إعداد البيانات الوصفية للمؤشرات ونشرها على موقع صندوق النقد بها بشكل دوري.
- إعداد البيانات الوصفية للمؤشرات ونشرها على موقع صندوق النقد الدولي وتحديثها بشكل دوري

وفى نهاية الامر يتعين على البلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات ان تضع الخطط الكفيلة بتحسين إحصاءاتها [23].

أهمية المعيار الخاص لنشر البيانات:

- تعزيز عملية توفير بيانات متكاملة وشاملة من حيث (التغطية، الدورية، وقت النشر).
- تسترشد به البلدان التي تتمتع بالقدرة على النفاذ الى أسواق رأس المال أو تلك التي تسعى للنفاذ إليها في مجال نشر البيانات الأساسية التي تسمح لمستخدمي البيانات عموماً، والمشاركين في الأسواق المالية بوجه خاص، بالاطلاع على المعلومات الكافية لتقييم الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم.
- تسهيل جهود البلدان لانتهاج سياسات اقتصادية كلية سليمة وبالتالي المساعدة في منع حدوث الازمات المالية أو تخفيف حدتها.
- توفير البيانات الإحصائية اللازمة للمقارنات الدولية.
- تعزيز دور البلد العضو في الخارطة الإحصائية الدولية وتقوية عضويته في صندوق النقد الدولي.
- تعزيز مبدأ شفافية نشر البيانات الاقتصادية والمالية في البلدان.
- ومن أهم اهداف النظام العام لنشر البيانات مساعدة البلدان في وضع النظم الإحصائية الكفيلة بمساعدتها للوصول الى مرحلة تكون فيها قادرة على نشر بيانات موثوق بها في الموقت المناسب وبشكل منتظم.

تدعيم معايير شفافية البيانات من خلال تسهيل الاطلاع العام على البيانات الاقتصادية والمالية للبدان المشتركة في المعيار للبلدان الخاص لنشر البيانات.[24]

---

[23] لمزيد من التفصيل انظر:

- https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=78
-file:///C:/Users/user/Downloads/_sddsguidea.pdf
- /https://mped.gov.eg

[24] لمزيد من التفصيل أنظر:

- صندوق النقد الدولي دليل شفافية المالية العامة 2007
- https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf ص144.

الأبعاد والعناصر الرئيسة للمعيار الخاص لنشر البيانات والتي لها صلة بشفافية المالية العامة:

- **أتاحه البيانات للاطلاع العام**: عن طريق تمكين الجمهور بما في ذلك المشاركين في السوق من الاطلاع على البيانات بسهولة ويجب على البلدان المشاركة في هذا المعيار القيام بالتالي:
  - النشر المسبق للجداول الزمنية لنشر البيانات.
  - نشر البيانات لجميع الأطراف المعنية في ان واحد.
- **الموضوعية**: ولأن شفافية الممارسات والإجراءات تعد من العوامل الرئيسية في خلق هذه الثقة يشترط المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) على البلدان المشاركة القيام بما يلي:**(2)**
  - نشر الشروط والاحكام التي تنظم إصدار الإحصاءات الرسمية بما في ذلك ما يتصل منها بسرية المعلومات التي يمكن تحديدها بشكل منفرد.
  - تحديد ما يمكن ان تطلع عليه الأجهزة داخل الحكومة من البيانات قبل نشرها.
  - تحديد تعليقات الوزرات عند نشر الإحصاءات.
  - تقديم المعلومات عن مراجعة البيانات وإصدار إخطارات مسبقة بالتغييرات الرئيسية التي يتم إدخالها على المنهجية المطبقة.
- **جودة الإحصاءات**: وللتركيز على المعلومات التي يحتاجها مستخدمي الإحصاءات للحكم على جودتها يشترط المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) على البلدان المشاركة القيام بما يلي:
  - نشر وثائق عن المنهجية والمصادر المستخدمة في إعداد الإحصاءات.
  - نشر تفاصيل مكونات البيانات ومطابقتها مع البيانات ذات الصلة والإطار الإحصائي الذي تقوم عليه عمليات المضاهاة الإحصائية وان تقدم ضمانات بأن الإحصاءات تقوم على أسس معقولة.[25]

وتعد المشاركة في النظام العام لنشر البيانات SDDS من السبل المتاحة أمام البلدان لإبداء تقيدها بتحسين نوعية بيانات المالية العامة.

وفى سبيل تشجيع الصندوق زيادة شفافية المالية العامة لقد أقرت اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي النقد الدولي في اجتماعها الخمسين الذي عقد في واشنطن 16 ابريل 1998 **ميثاق الممارسات السليمة** في مجال شفافية المالية العامة ووضع الصندوق معايير تشمل البيانات وشفافية السياسات النقدية والمالية باعتبارها جزء لا يتجزأ من أهدافه المتعلقة بالرقابة[26].

"**ميثاق شفافية المالية العامة**" الصادر عن الصندوق هو المعيار الدولي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد العامة ولقد نشر لأول مرة عام 1998 وتم تحديثه لاحقاً في 2007و 2014.

الميثاق والتقييم:

يعالج الميثاق الجديد الوارد وصفه في تحديث عام 2014 الذي يحمل عنوان مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة نقاط الضعف في نسخة 2007 حيث يركز على المخرجات بدلاً من الإجراءات ويراعى اختلاف مستويات قدرة البلدان

---

[25] لمزيد من التفاصيل انظر:

- المعيار الخاص لنشر البيانات، مرشد للمشتركين والمستخدمين (واشنطن العاصمة)،2007، صندوق النقد الدولي، ص2،

file:///C:/Users/user/Downloads/_sddsguidea.pdf

- صندوق النقد الدولي /https://mped.gov.eg

[26] محمد مشرف، مرجع سبق ذكره، ص ص 45- 46

عن طريق التمييز بين الممارسات الأساسية والجدية والمتقدمة لمبدأ الشفافية المالية ويعكس الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية العامة ويغطى الميثاق الجديد أربعة عناصر رئيسية لتحقيق شفافية المالية العامة:

الركيزة الأولى: إعداد تقارير المالية العامة التي ينبغي ان توفر المعلومات عن مركز الحكومة المالي والأداء المالي الحكومي على نحو يتسم بالدلالة والشمول والموثوقية.

الركيزة الثانية: وضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الميزانية التي ينبغي ان تتضمن بياناً واضحاً عن اهداف الحكومة من الميزانية ونواياها بشأن السياسات الى جانب توقعات بشأن تطور المالية العامة تتسم بالشمول والحداثة والموثوقية.

الركيزة الثالثة: تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة والتي ينبغي أن تضمن الإفصاح عن المخاطر على المالية العامة وتحليلها وإدارتها وأن تضمن فعالية التنسيق في صنع القرارات بشأن المالية العامة على مستوى القطاع العام.

الركيزة الرابعة: إدارة إيرادات الموارد والتي ينبغي ان توفر إطاراً شفافاً لملكية ثروات الموارد الطبيعية والتعاقد بشأنها وضرائبها واستخدامها.

وقد أجرى 18 تقييماً لشفافية المالية العامة منذ عام 2017 حتى الان وتم إعداد ونشر 11 تقريراً تقييماً لكل من البانيا وبوليفيا وكوستاريكا وفنلندا وايرلندا وموزامبيق والفلبين وبيرو والبرتغال ورومانيا وروسيا.[27]

الخطوات التالية في مبادرة شفافية المالية العامة التي أطلقتها صندوق النقد الدولي:

- استكمال ركيزة الميثاق الرابعة وتقديم ميثاق المالية العامة بالكامل الى المجلس التنفيذي بالصندوق لإقراره.
- الانتهاء من وضع دليل من جزئين عن "شفافية المالية العامة" يقدم إرشادات أكثر تفصيلاً حول تطبيق المبادئ والممارسات الواردة في الميثاق.
- إجراء مزيد من التقييمات لشفافية المالية العامة على أساس الميثاق. [28]

ثانياً: البنك الدولي:

يولى البنك الدولي اهتماماً كبيراً بموضوع الشفافية ولذلك يرى أن تبادل المعلومات مع الجمهور أمر ضروري لعملية التنمية المستدامة.[29]

كما يرى ان من شأن إتاحة سبل الوصول الى المعلومات تنشيط النقاش العام بشأن قضايا التنمية فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية التنمية علاوة على ذلك أكد البنك الدولي على أن يتم تعميم ونشر المعلومات على مستوى العالم من خلال مراكز الاعلام العام (PIC) ويقوم المعنيون من موظفي تلك المراكز بإعداد برامج تفاعلية للتوعية داخل البلدان التي توجد فيها [30]

---

[27] لمزيد من التفصيل أنظر:

-file:///C:/Users/user/Downloads/fiscala.pdf
https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf

[28] https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf

[29] لمزيد من التفصيل أنظر:

- صلاح الدين حسن السيسي، (2013)، "النظم المحلية والإقليمية والاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم المعاصرة دراسة (مقارنة بالشريعة الإسلامية)"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص51.
- السيد محمد حسن الجوهري، (2018)، (الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى. ص ص 338-339.
- فرانسيسكو كاردونا، (2015)،"أدلة الحوكمة الرشيدة (سياسات وهيئات مكافحة الفساد")، مركز النزاهة في قطاع الدفاع، يونيو، ص8

[30] - https://Worldbank.org/what is the World Bank, and what does it do? Retrieved on 22-7-2014

وأعلن البنك الدولي حملة ضد الفساد وأطلق عليها " سرطان الفساد" وبادر بوضع استراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد وتتضمن أربعة محاور: [31]

1. منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية.
2. تحديد شروط ومعايير الإقراض ووضع سياسة المفاوضات التي من شأنها تقوم برصد مستوى جودة التقارير المالية العامة وبياناتها ولقد وضعت لتناسب شتى مستويات القدرات القطرية وبشكل أشمل تغطى مخاطر المالية العامة.
3. اختيار وتصميم المشاريع.
4. تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

ومن ضمن الإجراءات الهامة التي أتخذها البنك الدولي ولا سيما من ناحية إعلان ونشر عدم أهلية الأشخاص والشركات التي تثبت إدانتها بالفساد أو التزوير للاشتراك في مشاريع يقوم البنك الدولي بتمويلها ووضع آلية لذلك وقام البنك الدولي بتدعيم سبل الشفافية لأنه يرى ان الفساد كأحد اهم عقبات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.[32]

ثالثاً: منظمة الشفافية الدولية International Transparency (IT)

وهي منظمة دولية غير حكومية أنشأت عام 1995 في مدينة برلين بألمانيا وتعتبر هذه المنظمة أكثر المنظمات الاهلية نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد دولياً وقومياً ويعتبر بيتر أيجن من أبرز الشخصيات التي ساهمت في إطلاقها وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر الفساد وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم وتتكون من 100 فرع محلى، مع سكرتارية دولية في برلين بألمانيا، تأسست كمؤسسة غير ربحية وهي الان منظمة عالمية غير حكومية وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل .[33]

ولقد عقدت منظمة الشفافية الدولية مؤتمرها الأول الافتتاحي في برلين عام 1993 بحضور أكثر من سبعين مشاركاً من كل قارات العالم ووضعت المنظمة مجموعة من الأهداف أهمها:

1. بناء تحالفات محلية وإقليمية وعالمية تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمحاربة الفساد الداخلي والخارجي.
2. تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق النزاهة والشفافية.
3. المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة.
4. تفعيل دور الاتحاد الدولي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والدولية لمحاربة الفساد.
5. سن التشريعات ووضع البرامج المختلفة لمكافحة الفساد.

---

[31] مزيد من التفصيل انظر: - السيد محمد حسن الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 338. - صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص51.

[32] لمزيد من التفصيل انظر:
- (عاطف وليم اندراوس، محمد جلال خطاب)، (2016)، "الفساد وأثره على فاعلية السياسة الجمركية "، دار الفكر العربي، الطبعة ا لأولى، ص13.
- جون د. سوليفان، "البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادئ الاعمال وادأب المهنة وحوكمة الشركات، مؤسسة التمويل الدولي" مجموعة البنك الدولي"، منتدى حوكمة الشركات الدولي، الدليل السابع.

[33] لمزيد من التفصيل انظر:
- صلاح الدين حسن السيسي، (2019)، "نظم وإجراءات مواجهة الفساد الإداري والمالي "، فنون للإعلان، الطبعة الأولى، ص93.
- محمد نصر محمد، (2015)، "الحماية الجنائية من الفساد (دراسة مقارنة)"، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى.، ص93..
- محمد عبد الغنى حسن هلال، (2010)، (مهارات مقاومة ومواجهة الفساد" دور الشفافية والمساءلة والمحاسبة في محاربة الفساد")، مركز تطوير الأداء والتنمية، ص145.

6. اعتماد الشفافية في العمليات الحكومية وتوفير وسائل لقياس مستوى الفساد.[34]

أهم مؤشرات منظمة الشفافية الدولية:

وبهدف تحقيق أهدافها تقيس وتصدر مؤشرات أدراك الفساد وهي:

1. مؤشر مدركات الفساد: تقوم منظمة الشفافية الدولية سنوياً بإصدار مؤشر إدراك الفساد ولا يتضمن تصنيف الدول حسب مؤشر إدراك الفساد أي دولة دون أن يتم فيها إجراء المسح الإحصائي لمدة ثلاث سنوات على الأقل يعتمد هذا المؤشر على دراسات عديدة ويعرف هذا المؤشر بدقته.
2. التقرير العالمي الشامل عن الفساد: يركز على عامل الفساد في قطاع معين من القطاعات الحيوية في مختلف الدول.
3. مؤشر دافعي الرشوة: ويهتم هذا المؤشر بقياس مدى ميل شركات الدول التصديرية الكبرى في العالم لدفع الرشوة الى المسئولين في القطاع العام ويشمل المؤشر أيضاً مدى ميل الشركات المحلية لاستخدام الرشوة وتعتمد المنظمة في هذا الخصوص على نتائج جمعية جالوب الدولية كلما أقترب هذا المؤشر من الصفر دل على زيادة ميل الشركات الى الرشوة.
4. تقييمات نظام النزاهة الوطني: وبالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية تعد دراسات نظام للنزاهة الوطنية أداة قياس هامة فهي مكملة للمؤشرات والاستقصاء العالمية التي تتبعها المنظمة ويقوم هذا النظام على برنامج إصلاح كلى يشمل جميع القضايا والمجالات المتصلة بنظام الحكم ويشمل:
(الإطار المؤسسي، الإطار القانوني، السياسات العامة).
5. مقياس الفساد العالمي: هو استقصاء للرأي العام حول الفساد ويعتمد على الاستبيان المصمم من قبل منظمة الشفافية الدولية التي يحتوي على أسئلة متعدد يتم من خلالها التعرف على نظرة الجمهور لمستوى الفساد في بلادهم.

وفى غصون اقل من ثماني عشر سنة كان لتقرير منظمة الشفافية الدولية أثر كبير في مكافحة الفساد الى درجة انه غير او ساعد على تغيير حكومات عديدة، وإضافة الى ذلك ان بعض دول طلبت من المنظمة مساعدتها في دراسة كيفية محاربة الفساد ولقد كشفت تقارير المنظمة عن وجود بين الحكم الصالح والرقابة وبين تراجع الفساد.[35]

رابعاً: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)

Organization for Economic Cooperation and Development

وتعد جهود هذه المنظمة من اهم وأشمل المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** عام 2001 بإصدار دليل يشمل أفضل الممارسات في مجال شفافية الموازنة العامة و قام هذا الدليل بتقسيم المتطلبات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال شفافية الموازنة العامة الى 3 أقسام رئيسية وهي:

القسم الأول: تقارير الموازنة وتنقسم هذه التقارير الى:

- تقرير ما قبل الموازنة.
- تقرير الموازنة.

[34] فاروق الكيلاني، (2011)، "جرائم الفساد"، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ص46.

[35] لمزيد من التفصيل أنظر:
- محمد صادق أسماعيل، (2014)، "الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى ص 150.
- صلاح الدين حسن السيسي، (2013)، "النظم المحلية والإقليمية والاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم المعاصرة"، ص ص275-276.
- محمد مصطفى سليمان، (2016)، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)"، الدار الجامعية، ص ص41-

- التقارير الشهرية.
- تقرير منتصف العام.
- تقرير الحساب الختامي.
- التقرير السابق للانتخابات.
- التقرير الطويل الأجل.

القسم الثاني: الافصاحات المحددة ولكي يتم استكمال شروط وقواعد الشفافية يجب الكشف عن ستة عناصر محددة في إطار التقارير المختلفة السابق الإشارة عنها في القسم الأول وهذه العناصر:

- الفروض الاقتصادية.
- النفقات الضريبية.
- الأصول والالتزامات المالية.
- الأصول الغير المالية.
- الالتزامات المتعلقة بمعاشات التقاعد للموظفين.
- الخصوم المحتملة.[36]

القسم الثالث: الرقابة والمساءلة:

- سياسات محاسبية.
- النظم والمسئولية.
- المراجعة.
- الفحص من جانب الجمهور والبرلمان. [37]

خامساً: منظمة الأمم المتحدة:

حرصت الأمم المتحدة على مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة، من خلال توقيع (إنشاء) اتفاقية متعددة الأطراف وهذه هي اول وثيقة مكافحة فساد دولي ملتزمة قانوناً تضم الاتفاقية 71 مادة مقسمة الى 8 فصول على ان تقوم الدول الأطراف بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد وقد تم تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار دولي شامل في 14 ديسمبر 2005 ركزت الاتفاقية على مشاركة كافة إطراف المجتمع الدولي والمحلى لمكافحة الفساد في تغيير ثقافة مكافحة الفساد من خلال دعم النزاهة والشفافية والمساءلة باعتبار الفساد يمثل العمود الفقري لباقي الجرائم الأخرى[38].

مدى تضمين متطلبات الحوكمة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

وفيما يلي تفصيل لوفاء بنود الاتفاقية لاهم وأبرز متطلبات الحكومة الجيدة على النحو التالي:

1. **المسائلة والمحاسبة:** يقصد بالمساءلة المحاسبة ألا يكون الفرد مسئولاً امام نفسه فقط وإنما يجب المحاسبة على تحقيق الاخرين لمسئوليتهم وتشمل المساءلة العامة جملة من النهج والممارسات التي تستخدمها الحكومات حتى تكون الأنشطة والنتائج في مقدمة الأهداف المقصودة لذلك المساءلة المالية تمثل تحدياً يستلزم حلاً فورياً ويعتبر الانشغال الشاغل بالشفافية والحكم المسؤول.

---

[36] -" عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، بسمة الفيصل"، (2008)، (الحوكمة المؤسسية" المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة")، مكتبة الحرية، ص39

[37] أساسيات الحوكمة (مصطلحات ومفاهيم) سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، ص 5

[38] امين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 402-411

2. **المشاركة**: تمثل المشاركة تفاعل كل الأشخاص بالمجتمع في عمليات تحديد الاحتياجات وإعداد الخطط والبرامج واتخاذ القرارات والمتابعة.
3. **الشفافية**: تمثل الشفافية عملية خلق بيئة يتم خلالها تدفق المعلومات بهدف تفاعل كافة الأشخاص بالمجتمع في التنمية، ولقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أن تحقيق وتعزيز الشفافية يعد واحداً من اهم مبادئها ولقد ظهر ذلك بوضوح على النحو الاتي:

- تضمنت المادة (10) النص على اتخاذ الدول الأطراف تدابير تكفل تعزيز الشفافية في إدارتها العامة من خلال اعتماد إجراءات تمكن المواطنين من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها الحكومية فضلا عن نشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العامة.
- كما نصت الفقرة الأولى من المادة (7) المتعلقة بالقطاع العام على ضرورة أن تتسم نظم توظيف المستخدمين المدنيين وترقيتهم وإحالتهم الى التقاعد بالشفافية، كما طالبت الفقرة الثالثة من تلك المادة الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العامة وفى تمويل الأحزاب السياسية.
- تناولت الاتفاقية كيفية تحقيق الشفافية في نظم المشتريات الحكومية وإدارة الأموال العامة.
- ورغبة في تعزيز الشفافية تناولت بالمادة أيضاً الكشف عن حركة الأموال والصكوك القابلة للتداول عبر الحدود.

4. **سيادة القانون**: بمعنى سيادة القانون بمدى التزام كافة الأطراف باتخاذ التدابير تجاه أي مخالفات متعلقة بأفعال الفساد.
5. **الكفاءة والفعالية والعدالة**: بمعنى تقديم الخدمات للمواطنين الى المواطنين على قد المساواة.
6. **الاستجابة**: يقصد بها استجابة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لرغبات واحتياجات المواطنين وللمتغيرات السياسية والاقتصادية والمؤسسية.[39]

ولقد وصف التقرير الأول الصادر عن اللجنة طبيعة اللجنة بأنها خطوة على طريق اعمال المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كما تعد بمثابة دعم للجهد الوطني القائم لمحاربة الفساد بكافة أشكاله، كما أكد التقرير الثاني والصادر في أغسطس 2008 بعنوان "أولويات العمل وألياته" ان للرقابة الشعبية أهمية خاصة في تحقيق الشفافية والنزاهة لأنها الأقرب للمواطنين والأقدر على رصد اتجاهاتهم وامالهم.[40]

سادساً: مؤسسة شراكة الموازنة العامة الدولية (IBP):

تقوم مؤسسة الشراكة الدولية للموازنة بإجراء مسح الموازنة المفتوحة للتعبير عن مدى تطبيق الموازنة العامة لأعلى درجات الشفافية كما تعبر عن مدى استعداد الحكومات لإتاحة أكبر قدر من المعلومات حول السياسة المالية والإفصاح الأوسع عن كامل بيانات العوائد والإنفاق كما تعتبر الموازنة المفتوحة هي القياس الوحيد المقارن والمنظم لقياس الشفافية في الموازنة بمشاركة وإشراف مئات من الخبراء.

---

[39] حمدي أبو النور السيد عويس، (2015)، " استغلال النفوذ الوظيفي وسبل مواجهته من منظر إسلامي وقانونى")، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص 108.

[40] لمزيد من التفصيل أنظر:

- Mark, Jorgensen, Farrales. June 8, 2005," What is Corruption" A History of Corruption Studies and the Great Definitions Debate p114

-محمد نصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-209-210

يقيس مسح الموازنة المفتوحة مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة فيما يتعلق بالموازنات العامة في بلدان حول العالم لتحقيق الأهداف التالية:

- إجراء تقييمات بشأن الشفافية والمشاركة في الموازنة.
- توفير المعلومات حول المالية العامة وذلك بإعداد ادلة ونشر دراسات بحثية حول شفافية الموازنة وأثرها.
- إنشاء تحالفات ودعم تبنى الممارسات والمعايير الدولية في إعداد الموازنة العامة التي تتميز بالشفافية والمشاركة.

وتجرى منظمة الشراكة الدولية مسح الموازنة المفتوحة (OBI) وهو مسح نصف سنوي يقيس مدى إتاحة وثائق الموازنة الأساسية التي تتعلق بصياغة الموازنة وعمليات تنفيذ الموازنة والتدقيق في الموازنة حيث يقيس هذا المسح القوة التشريعية والمؤسسية في عملية مراجعة الحسابات.

وتأخذ جميع مؤشرات المسح القيم بين (صفر، 100) ويستند المسح الرئيسي على 125 سؤالاً يغطى 8 وثائق تعبر عن الموازنة العامة وهى : بيان ما قبل الموازنة ومقترح الموازنة و الموازنة المعتمدة وموازنة المواطن و التقارير التي تصدر خلال العام وتقارير نصف سنوية وتقارير نهاية العام وتقارير الرقابة والمراجعة وقياس مشاركة الجمهور في الموازنة العامة وقياس مدى قوة السلطة التشريعية وقياس قوة مؤسسات المراجعة وفى عام 2012 تم ادخال مؤشر جديد يتعلق بمشاركة الجمهور حيث يقدم ستة مبادى تقيس مشاركة الجمهور في جميع مراحل إعداد الموازنة العامة وموازنات وحدات الحكومة المختلفة ومدى وجود أساس قانونيا يحكى هذه المشاركة ويضمنها.[41]

يظل مؤشر شفافية الموازنة الناجم عن مسح الموازنة المفتوحة هو الأساس باعتباره اول دليل في هذا المجال استنادا الى استطلاعات للرأي قام بها خبراء محليون في معظم البلدان، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة لجمع معلومات تعبر عن مدى قدرة المواطن على الحصول على معلومات تتعلق بالموازنة وكمية المعلومات المتاحة.

وهناك عده محاور لدراسة مقدار الشفافية الذي تتمتع به الموازنة العامة للدولة وهي كالتالي:

- تفاصيل البيانات والمعلومات المقدمة في الموازنة سواء تعلق ذلك بالإيرادات أو المصروفات او أعباء الدين العام وغيرها من الأمور المالية المهمة.
- مقدار المعلومات المتوفرة ويقصد بها المعلومات التي يمكن للجمهور الحصول عليها بطلب يقدم الى الجهة المحول لها إصدار الموازنة.

ولذلك فهذا المؤشر يشمل المعلومات المتوفرة عبر إجراءات محددة تضمن نشر الوثائق العامة لكل الأطراف المهتمة، إضافة الى المعلومات أو الوثائق التي لا تتوافر الإ بالطلب.[42]

كمية المعلومات المنشورة

يقيس مؤشر شفافية الموازنة وضع الدولة من حيث كمية المعلومات المنشورة:

- فهناك دول تنشر معلومات واسعة.
- وهناك دول تنشر معلومات هامة.
- ودول تنشر بعض المعلومات للمواطنين.
- ودول تنشر الحد الأدنى من المعلومات.
- ودول لا تنشر أي معلومات إطلاقاً او نادرٍ ما تنشر المعلومات.

[41] http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/research-resources/methodology

[42] عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد (2010)، "نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص:26.

طبيعة المعلومات:

اما من حيث طبيعة المعلومات فيتم تقسيم المعلومات الى:

معلومات غير مالية: عن برامج الانفاق الحكومي مثل عدد المستفيدين من بعض البرامج وتنقسم الى:

- بلدان تنشر معلومات غير مالية مفصلة عن كل برامج الإنفاق.
- بلدان تنشر معلومات غير مالية على الأقل لثلثي البرامج وليس للكل.
- بلدان لا تنشر معلومات غير مالية مفصلة.

وقد اختلف أداء الدول فيما بينهما في هذا المجال، مع ملاحظة الزيادة المستمرة في عدد البلدان التي تنشر بعض المعلومات عن الموازنة.

الوقت المتاح للمناقشة داخل البرلمان:

يقيس المؤشر أيضاً الوقت الذي تتيحه السلطة التنفيذية للبرلمان لمناقشة الموازنة وهنا توجد عدة معايير:

- قبل ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية.
- أقل من ستة أسابيع.
- لا تعرض الموازنة على البرلمان قبل العمل به.

جلسات الاستماع العامة:

- بلدان تعقد جلسات استماع عامة مكثفة.
- بلدان تعقد جلسات استماع للهيئات الإدارية فقط.
- بلدان تعقد عدداً محدوداً من جلسات الاستماع.
- بلدان لا تعقد جلسات استماع.

متى تنشر الحسابات الختامية المراجعة:

- بعد ستة أشهر أو أقل من نهاية السنة المالية.
- بعد 12 شهراً او أقل ولكن أكثر من ستة أشهر.
- من 12 شهراً الى 24 شهراً.
- أكثر من 24 شهراً.[43]

المبحث الثالث: دور المؤسسات المحلية في تعزيز شفافية الموازنة العامة.

تعد مصر من الدول السباقة في مكافحة الفساد ولذلك تتعدد الأجهزة المصممة للتعامل مع الفساد في القطاعين العام والخاص والجهاز الإداري للدولة وبعض هذه الأجهزة لها اختصاص مباشر وضمني والبعض الاخر يلعب دوراً تكميلياً وتشمل أجهزة مكافحة الفساد بمصر وتعزيز الشفافية فيما يلي ومنها:[44]

أولاً: هيئة الرقابة الإدارية:

تأسست هذه الهيئة سنة 1964 بصفتها منظمة مستقلة تابعة لرئيس الوزراء وبدأت كقسم للرقابة يتبع النيابة الإدارية سنة 1958م، ولقد أصبحت هيئة مستقلة طبقاً للقانون 54 لسنة 1964وصدر قرار بوقف نشاطها سنة 1980 وأعاد الرئيس المخلوع مبارك هيئة الرقابة الإدارية سنة 1982م، ولكن هذه الهيئة تعاني من عدد من أوجه القصور فهي تحتاج الى استصدار أذن رئاسي حتى تستطيع القاء القبض على المسؤول المشتبه به.

[43] عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد (2010)، "نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص:26.

[44] http://www.mof.gov.eg

صلاحيات هيئة الرقابة الإدارية:

منح القانون 54 لسنة 1964م عضو هيئة الرقابة الإدارية في سبيل تنفيذ مهامه الصلاحيات الآتية:

- حق الاطلاع على البيانات مهما كانت درجة سريتها.
- الحصول على صورة من المستندات والتحفظ على الملفات.
- استدعاء من يرى سماع اقوالهم.
- طلب وقف/ او أبعاد الموظف مؤقتاً عن العمل او الوظيفة.
- طلب معاقبة الموظف تأديبياً.
- سلطة الضبطية القضائية في جميع انحاء الجمهورية في حدود الاختصاصات المحولة له.[45]

الأهداف التي تسعى الهيئة لتحقيقها:

- حماية المال العام واستعادة ما سبق الاستيلاء عليه الى خزانة الدولة.
- معاونة الجهاز الإداري للدولة في حل مشكلات العمل، والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية.
- تحقيق الرقابة المانعة وضمان حسن سير العمل والانضباط.
- كشف مواطن الخلل والإهمال ودراسة أسبابها، ودراسة وتحليل المشاكل والأزمات واقتراح الحلول المناسبة لها.
- معاونة الحكومة في تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ونشر قيم النزاهة والشفافية والتوعية المجتمعية بمخاطر الفساد..
- التحري عن قضايا غسيل الأموال وبحث شكاوى المواطنين وما ينشر بالصحف ووسائل الاعلام عن مخالفة القوانين والإهمال في أداء واجبات الوظيفة.

ويتضح مما سبق ان هيئة الرقابة الإدارية تختص طبقاً لقانون إنشائها رقم 54 لسنة 1964م ببحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين او الإهمال في أداء واجبات الوظيفة ومقترحاتهم بقصد تحسبن الخدمات وانتظام سير العمل وسرعة إنجازه ويتم فحص الشكاوى في سرية تامة ويتم إحاطة الشاكي بنتيجة الفحص وتحديد مدى أحقيته فيما يطلبه وبذلك يساهم ذلك الى حد كبير بمحاربة الفساد الإداري بالمنظمات الحكومية والارتقاء بالعمل الإداري.[46]

ثانياً: الجهاز المركزي للمحاسبات:

الجهاز المركزي شخصية اعتبارية مستقلة وفقاً للقانون الصادر رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998 وهي جهة تتبع رئيس الجمهورية (مادة1) والذي يصدر قراره بتعيين رئيس الجهاز لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد

---

[45] لمزيد من التفصيل أنظر:
- عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-63
- احمد مصطفى صبيح، مرجع سبق ذكره، ص559.
- امين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص414

[46] لمزيد من التفصيل انظر:
- السيد محمد حسن الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص339.
- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 42.
- بدر محمد السيد القزاز، (2016)، "الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص353.
- عبد الفتاح الصحن، (1983)، "الرقابة المالية دراسة ونقد وتحليل"، مؤسسة شباب الجامعة، ص 10
- بدر محمد السيد القزاز، (2016)، "الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ص395

-https:\\www.aca.gov.eg.

(المادة20) كما نصت نفس المادة على انه لا يجوز إعفاؤه من منصبه ويكون قبول استقالته بقرار من رئيس الجمهورية كما أناطت المادة 21 برئيس الجمهورية تعيين نائبي رئيس الجهاز.

هذا فضلاً عن أن الجهاز يقع ضمن الجهات ذات الموازنة المستقلة التي ترد كبند واحد في الموازنة وفقاً للمادة 28 من القانون ولقد ورد أيضاً بقانون الجهاز رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون 157 لسنة 1998 في المادة الثانية منه تحديد أنواع الرقابة التي يمارسها الجهاز وهي:

1. الرقابة المالية. 2. الرقابة القانونية. 3. الرقابة على الأداء.[47]

اولاً: الرقابة المالية:

ويطلق هذا النوع من الرقابة على الرقابة المحاسبية او المالية أو المستندية، وتهدف هذه الرقابة الى التأكد من ان نفقات الدولة او إيراداتها تمت طبقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن ومراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للوقوف على مدى صحتها مع إبداء الملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق احكام القانون وتوجيه العمليات المختلفة بها بما يتفق مع تحقيق النتائج المالية السليمة وكلها امور تختلف من بلد الى أخر وهذا هو المغزى الأساسي من وراء مناقشة السلطة التشريعية لهذه المسألة. [48]

ثانيا: الرقابة القانونية:

ويقصد بالرقابة القانونية التي يمارسها الجهاز المركزي للمحاسبات هي تلك التي تنصب على المخالفات المالية.

ثالثاً: الرقابة على الأداء:

ويقصد الرقابة على استخدام المال العام على أساس معايير الاقتصاد والكفاية والفعالية ويباشر الجهاز في هذا المجال هذه الاختصاصات:

أولاً: متابعة وتقويم أداء الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز التي تباشر نشاطها في مجال الخدمات والاعمال .

ثانياً: إعداد تقارير تفصيلية وهي التي تتناول تقويم ما يكتشف من نقاط ضعف أو خلل أسفرت عنها تقارير المتابعة وتقويم الأداء على الوحدات والأنشطة.

ثالثاً: متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالتكاليف المقدرة والتوقيت الزمنى المحدد لها.

رابعاً: تتبع مدى نجاح الخطة في إقامة التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة واكتشاف مواطن الاختناق التي تمنع تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المرجوة.

خامساً: مراجعة السجلات الخاصة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسجلات متابعة تنفيذها.[49]

وترجع الأهمية في ذلك الدور الذي يلعبه الجهاز المركزي للمحاسبات حيث يقوم بمراجعة تنفيذ الموازنة ويرسل تقريره الى مجلس الشعب ويرسل الى وزارة المالية صورة من ملاحظات ونسخه من تقريره النهائي المرسل الى مجلس الشعب ويقوم بإعداد تقارير سنوية عن الحسابات الختامية لكافة أجهزة الدولة ويقدمها الى مجلس الشعب وتقوم وزارة المالية بدراسة هذه التقارير والرد عليها على أن تتولى لجنة الخطة والموازنة إعداد تقرير متكامل حول كافة هذه القضايا للعرض على مجلس الشعب لمناقشته وطرح التوصيات المتعلقة بما يثار حول هذا الشأن. والغرض من ذلك الرغبة في التفرقة بين المراقبة المالية

---

[47] لمزيد من التفصيل أنظر:
- عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 149.
- منه المصري، الإفصاح عن المعلومات في الجهاز المركزي للمحاسبات، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ص ص 9-11 info@afteegypt.org / www.afteegypt.org

[48] لمزيد من التفصيل أنظر:
- موقع المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة https://afrosai-e.org.za
- المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة http://www.arabosai.org

[49] عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

والمحاسبية والتي يتولاها الجهاز والدور الاقتصادي للسياسة المالية الذي يراقبه مجلس الشعب ونستخلص مما سبق ان الرقابة على الأداء يقصد بها التأكد من أن الموارد المعدة قد استخدمت أفضل استخدام دون تجاوز او انحرافا[50].

ثالثاً: دور مجلس الشعب (النواب) في رقابة مالية الدولة

من خلال لجنة الخطة والموازنة في تحقيق المساءلة والشفافية وتفعيل دور البرلمان في رقابة مالية الدولة:

ولقد شهدت العقود الأخيرة إعادة التأكيد على مشاركة البرلمان ودوره الفاعل في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومساءلة الحكومة وشهدت اللجان البرلمانية تطوراً كبيراً في دورها واختصاصاتها وعلى رأس تلك اللجان لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب الامر الذي يرجع الى طبيعة اختصاصات اللجنة ودورها المحوري في تمكين البرلمان من الرقابة الفاعلة على اعمال السلطة التنفيذية ومساءلة الحكومة باعتبارها اللجنة المنوط بها القيام بعملية الرقابة على مالية الدولة والتحقق من أوجه صرف الموارد العامة للدولة.

وفى سبيل النهوض بمهام تلك المسئولية تتولى اللجنة دراسة وتحليل كافة الموضوعات المتعلقة بمالية الدولة وموارداها العامة وتقديم تقارير برلمانية عنها لمناقشتها وإقرارها من مجلس الشعب ويأتي على رأس تلك الموضوعات مناقشة مشروعي الخطة والموازنة، والحسابات الختامية وتلتزم اللجنة بتقديم تقرير سنوي عن مشروعي الخطة والموازنة وتقرير سنوي عن الحساب الختامي للموازنة العامة وموازنات الهيئات الاقتصادية.[51]

- **تطور أداء لجنة الخطة والموازنة:**

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً مهماً في أداء لجنة الخطة والموازنة انعكس في تمكين البرلمان من الرقابة وتحقيق فاعلية المساءلة ولقد قامت اللجنة في سبيل ذلك بالعمل على محورين أساسيين:

- أولاً: تطوير تقارير اللجنة وأتاحتها للمجتمع عن طريق التحسين المستمر لمستوى الشفافية والافصاح في التقارير البرلمانية المختلفة التي تقوم بإعدادها خاصة التقارير المتعلقة بمشروعي الخطة والموازنة والحسابات الختامية.
- ثانياً: طرح رؤى فاعلة ومتكاملة لإصلاح المالية العامة

وقد جاء البعد الخاص بإصلاح منظومة الضرائب على رأس القضايا التي تبنتها لجنة الخطة والموازنة في توصياتها كما احتلت قضية الشفافية الدعم وإصلاح اوضاع الهيئات الاقتصادية أولوية متقدمة بتمكين البرلمان من المشاركة في ترتيب أولويات الموازنة العامة والرقابة الفاعلة على عملياتها .

رؤى اللجنة وتوصياتها في شأن كل بعد من الأبعاد السابقة ومردود تلك الرؤى على مسار منظومة إصلاح مالية الدولة التي نفذتها الحكومة خلال السنوات الأخيرة

البعد الأول: إصلاح النظام الضريبي:

منذ عام 2000 تبنت لجنة الخطة والموازنة في تقاريرها بشأن مشروعي الخطة والموازنة والحسابات الختامية رؤية محددة لإصلاح وتطوير النظام الضريبي وتحسين مستوى شفافيته ولقد استندت تلك الرؤية الى عدة عناصر أساسية:

- ضرورة إرساء عنصر الشفافية والوضوح في النظام الضريبي المصري
- الإبقاء على المزايا والإعفاءات الضريبية المقررة للشركات وفقاً لنص المادة 2 من قانون 72/ 2017.

---

[50] لمزيد من التفصيل انظر:

- احمد مصطفى صبيح، مرجع سبق ذكره، ص223.
- امين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 450.
- السيد محمد حسن الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص ص353-354.

[51] عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، مرجع سبق ذكره، ص97.

- إيجاد إطار مؤسسي يختص بالمراجعة وتقييم الاداء الضريبي [52]

البعد الثاني: دعم إصلاح الهيئات الاقتصادية وشفافية سياسات الدعم:

وتبنت اللجنة في هذا السياق رؤية محددة تستند الى عدة ركائز أهمها:

- ضرورة فض التشابك بين الهيئات الاقتصادية والخزانة العامة وفصل الأهداف الاجتماعية لتلك الهيئات عن أهدافها الاقتصادية وتعويضها من خزانة الدولة عن إجمالي الخسائر السنوية التي تحققها نتيجة تقديم الدعم للمواطنين.
- إظهار كافة أنواع الدعم المستتر الذي يقدم للمواطنين كدعم صريح في موازنة الدولة
- الحد من الدعم المفتوح للمنتجات البترولية وإعادة ترتيب أولويات هذا الدعم وضمان وصوله لمستحقيه.

ولقد أسفر نشاط اللجنة في هذا السياق عدة نتائج إيجابية على رأسها " **تبنى الحكومة ووزارة المالية منهجاً متدرجاً لإظهار أنواع الدعم المستتر الذي تقدمه الهيئات العامة الاقتصادية**".[53]

البعد الثالث: تمكين البرلمان من المشاركة في تحديد أولويات الموازنة والرقابة الفاعلة على عملياتها:

وفى سبيل تمكين البرلمان والمجتمع من المشاركة في تحديد أولويات الموازنة والرقابة الفاعلة على عملياتها تبنت لجنة الخطة والموازنة في توصياتها على مدار سنوات متتالية رؤية شاملة في هذا السياق تستند الى عدة أسس أهمها:

- ضرورة رفع مستوى الدقة والواقعية في منظومة التخطيط المالي العام وإظهار كافة المستحقات الجارية والاستثمارية التي يتم دفعها خلال السنة في مشروع الموازنة المعروض على مجلس الشعب لإقراره.
- العمل على الحد من استخدام التأشيرات العامة والخاصة المصاحبة لقانون ربط الموازنة العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- أهمية وضع ضوابط تحد من الاعتمادات الإجمالية غير الموزعة للإنفاق العام في مشروع الموازنة العامة للدولة.
- ضرورة تطوير منهجية إعداد الموازنة العامة والتحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والمحاسبة على الاداء.
- العمل على تطوير أليات واضحة للإفصاح عن الموقف المالي العام وتقييم الاستدامة المالية للدولة تقليل الفجوة الزمنية بين انتهاء السنة المالية وعرض الحساب الختامي للموازنة على البرلمان.

ولقد أسفرت التعديلات والإجراءات عن عدة نتائج إيجابية فيما يتعلق بشفافية الموازنة وتفعيل المشاركة في عملياتها وأهمها **تحسين** مستوى الدقة والواقعية في تحديد قيم ومتغيرات الموازنة

وفضلا عما سبق فقد دأبت وزارة المالية في السنوات الاخيرة على أتباع نهج حديث يقضى بتقليل الاعتماد على التأشيرات العامة بهدف رفع دقة التخطيط المالي العام وتقليل الفجوة بين الانفاق المخطط والفعلي مع عدم الإخلال بالهدف من وجود تلك التأشيرات وهو إضفاء عنصر المرونة في تنفيذ الموازنة.

وفى ضوء التعديلات التي تم إدخالها على قانون الموازنة العامة للدولة رقم 53 لسنة 1973 بموجب القانون رقم 87 لسنة 2005 تم إرساء قواعد تبويب جديدة للموازنة تتسق الى حد ما مع نظام إحصاءات مالية الحكومة ال GFSلعام 2001 من حيث التقسيم الاقتصادي والوظيفي والإداري ويستهدف إرساء قواعد الشفافية والإفصاح في هيكل الموازنة وأسلوب عرض بياناتها وهو الامر الذي أسفر عن:

1. عرض مشروع الموازنة العامة للدولة بصورة أكثر دقة ووضوحاً في تحديد مفهوم المصروفات ومفهوم الإيرادات مع بيان مصادر التمويل وتحديد العجز بشكل أكثر دقة.
2. زيادة عدد أبواب كلاً من الاستخدامات والموارد العامة تحقيقاً لمزيد من الشفافية والدقة في تقدير اعتمادات الموازنة

[52] - http:\\www.imf.org. p:59
[53] - http:\\www.imf.org. p:59

3. الإفصاح عن بعض مؤشرات الموقف المالي العام.
4. ارساء حق البرلمان في تعديل مشروع الموازنة والموافقة المسبقة على الموازنات التكميلية.
5. تقليل الفجوة الزمنية بين السنة المالية وتقديم الحساب الختامي لمجلس الشعب.[54]

البعد الرابع: تفعيل أفاق اللامركزية:

تبنت لجنة الخطة والموازنة رؤية متكاملة لتفعيل أفاق اللامركزية وأوصت في العديد من تقاريرها البرلمانية بضرورة زيادة دور السلطات المحلية في التخطيط المالي والصرف على أوجه الاستخدامات المختلفة .

ويتضح مما سبق التطور المهم الذي شهده أداء لجنة الخطة والموازنة على مدار السنوات الاخيرة في الرقابة وتحقيق فاعلية المساءلة البرلمانية للحكومة ولقد كان من شأن هذا التطور تمكين البرلمان من أن يصبح شريكاً أساسياً وفاعلاً في منظومة إصلاح المالية العامة.[55]

المبحث الرابع: جهود وزارة المالية المصرية في تعزيز شفافية الموازنة العامة خلال الفترة محل الدراسة:

أتبعت مصر مجموعة من الإجراءات تهدف من خلالها الى مكافحة الفساد وعلى رأس هذه الخطوات قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم 86 لسنة 2007 بتشكيل وتحديد اختصاصات لجنة الشفافية والنزاهة هي لجنة دائمة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية وتختص باستكمال اعمال الوزارة في دراسة سبل واقتراح أليات وتعزيز ودعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعات الحكومية والعامة بالتنسيق والتعاون الكامل مع الأجهزة المعنية بالدولة، وكانت هذه الخطوة بمثابة التفعيل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها مصر بتاريخ 9 ديسمبر 2003 .

والشفافية المطلقة في عرض بنود الموازنة أمر هام من اجل تحقيق المزيد من المساءلة السياسية امام السلطات الرقابية والتشريعية ومن هنا تأتى أهمية شفافية الموازنة باعتبارها من العوامل الضرورية التي تمكن مجلس النواب والمجتمع بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها.[56]

ولقد أطلقت وزارة المالية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) سلسلة شفافية الموازنة تتضمن نشر عدة تقارير لتقديم رؤية مسلطة للموازنة وكل هذا من شأنه يعمل على تعزيز الشفافية.

ويتضح من الشكل التالى رقم (1) نتائج الاستطلاع الخاصة بالوضع المصري في تقرير مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP) لعام 2019 من حيث تحسن مؤشراتها بمجال الشفافية، المشاركة المجتمعية، الرقابة على الموازنة .

شكل رقم (1) نتائج الأستطلاع الخاصة بالوضع المصرى

[54] لمزيد من التفصيل أنظر: - عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 97 -98. - http:\\www.imf.org. p:59 -

[55] لمزيد من التفصيل أنظر:
- عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، مرجع سبق، ص: ص: 97:105.

- http:\\www.imf.org. p:59

دليل شفافية المالية العامة (2007)

http:\\www.almasryalyoum.com.

[56] لمزيد من التفصيل أنظر: -امين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص209
- احمد مصطفى صبيح، مرجع سبق ذكره، ص ص720-722-724.
- عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، مرجع سبق ذكره، ص18.
- أسامة دياب وريم عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص5.

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

ولقد تزايد اهتمام الدولة بالشفافية منذ 2015 لكونها أداة ضرورية لتحسين فاعلية وكفاءة الانفاق العام، واهتمام استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" كما انها تعزز ثقة المواطن في الالتزام الضريبي في مصداقية الالتزام الضريبي ومصداقية الانفاق العام وضمان تحسين الخدمات واستغلال الموارد بالشكل الأمثل. [57]

الشفافية وكفاءة المؤسسات هي أحد محاور رؤية مصر 2030 والذي ينص علي:

" جهاز إداري حكومي كفء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابة والجودة، ويخضع للمساءلة ويعلى من رضا المواطن بما يدعم تحقيق الأهداف التنموية".[58]

شفافية المالية العامة:

طبقا لميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، وإصدار الدليل الأول عام 2007، فشفافية المالية العامة هي توفير معلومات شاملة وموثوقة بشأن أنشطة الحكومة لمعرفة القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وتحسين نوعيتها.

ميثاق الممارسات السليمة لشفافية المالية العامة:

- استحدث صندوق النقد الدولي الميثاق عام 1998 وتم إضافة تعديلات على الميثاق عام 2007 ويشير الى المعايير التي يمكن أن تطبقها البلدان لتحقيق الشفافية بغض النظر عن وضعها الاقتصادي
- تم اتخاذ عدة مبادرات معنية بالشفافية في مجال المالية العامة ومنها:

– مبادرة أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» لموازنة المفتوحة عام 2005 لتقييم المعلومات المتاحة للمواطنين.[59]

ويتضح من الشكل رقم (1) بملاحق الأشكال التوضيحية الركائز الأربعة لمؤشر الشفافية المالية سواء من خلال إدارة الموارد والإيرادات، إدارة المخاطر المالية والتحليل، التنبؤ المالي والميزانية، التقارير المالية "

إطار تقييم إدارة المالية العامة:

يوفر برنامج الانفاق العام والمسائلة المالية إطاراً لتقييم نقاط القوى والضعف في إدارة المالية العامة ورفع التقارير الخاصة بذألك والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء . **ويتضح من الشكل رقم (2) بملاحق الأشكال التوضيحية الإطار التحليلي الذي يرتكز عليه الأنفاق العام والمساءلة المالية وتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ".**

من أهم ركائز إدارة المالية العامة السليمة

- قوانين وقواعد واضحة: توضيح عملية اعداد الموازنة، قانون الموازنة، وتحديد المسئوليات والسياسات المالية.
- منطقية الموازنة: توافق الأرقام الختامي الفعلية مع مشروع الموازنة المقدم للبرلمان.
- شمولية الموازنة: يجب أن تعكس الموازنة كل العمليات المالية للحكومة بما فيها الموازنات الرأسمالية والمنح الخارجية

---

[57] لمزيد من التفصيل أنظر:
- https://www.mof.gov.eg (موقع وزارة المالية)
- https://gate.ahram.org.eg (بوابة الاهرام)
- https://www.unicef.org

[58] وزارة المالية، (2021)، " الملتقى الاستراتيجي". وحدة الشفافية، بيانات منشورة على رابط http:\\www.imf.org -

59لمزيد من التفصيل أنظر:
– صندوق النقد الدولي (دليل شفافية المالية العامة2007)
- http:\\www.imf.org

- المنظور الاستراتيجي للموازنة MTRF :استراتيجية متوسطة الأجل لتنمية الايرادات المالية وادارة الدين العام على المدى المتوسط وتنويع مصادر التمويل
- إمكانية التحكم في الوضع المالي: تحسين عملية ادارة المخاطر المالية / TSA
- الشفافية: اصدار تقارير دورية حول دورة اعداد الموازنة.
- المسائلة.

دور وحدة الشفافية المالية في مواجهة التحديات:

- بناء شبكة تواصل فعالة مبنية على الثقة المتبادلة ونظام للمشاركة مع المواطنين والإعلاميين.
- تم وضع هيكل وإطار تنفيذي لخطة العمل بآليات واضحة والعمل على تسويقها.
- تم وضع نظام ثابت للتواصل مع مقدمي ومنتجي البيانات من كافة الأطراف المعنية من داخل وخارج الوزارة.
- تخطط وزارة المالية لتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع السياسات من خلال العديد من الأدوات التشاركية.
- إصلاح إدارة المالية العامةPFM ، وميكنة نظم إدارة المالية العامة (GFMIS
- التركيز على قصص النجاح وإظهار المنفعة المتبادلة Win Win Situation لجميع الأطراف.
- خلق حلقة تواصل إيجابي مع شركاء النجاح من الشراكات الفاعلة والمؤمنة بنفس الرؤية

سفراء Ambassadors و Third Parties Validation

رؤية وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية:

- إعادة بناء الثقة ومد جسور التواصل بين المواطن ووزارة المالية وتعزيز الامتثال الضريبي.
- المساهمة في تطوير الأداء الحكومي بوزارة المالية ليكون أكثر اتساقا مع رؤية 2030 واستجابة لاحتياجات المواطنين.
- المساعدة في تحقيق اهداف استراتيجية التنمية المستدامة في محور كفاءة المؤسسات والشفافية ومكافحة الفساد والتي تتطلب تضافر وتنسيق كافة الجهود سواء المالية أو الفنية من الجهات الحكومية وغير الحكومية لأجل ضمان كفاءة الإنفاق الحكومي والفاعلية الاستخدام موارد الدولة [60]

ويتضح من الشكل رقم (3) بملاحق الأشكال التوضيحية وظائف الشفافية من حيث الشفافية والإفصاح، الموازنة التشاركية، المسائلة والمراقبة وادواتها المستخدمة ومؤشرات القياس_.

دور وحدة الشفافية والتواصل المجتمعي لتحسين ترتيب مصر في الشفافية

تقارير يتم نشرها بصورة دورية وفقاً لمعايير شراكة الموازنة الدولية:

- البيان المالي التمهيدي (تم نشره للعام الثالث على التوالي)
- البيان المالي
- الموازنة المعتمدة

[60] مقابلة شخصية مع أ- سارة عيد "رئيس وحدة الشفافية بوزارة المالية، بتاريخ 10-2-2021

- موازنة المواطن (تم نشرها للعام الخامس على التوالي) وهى أحدى المعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة الدولية.
- تقارير خلال العام
- تقرير الأداء الاقتصادي والمالي لنصف العام المالي (تم نشره الحوار المجتمعي بعد توقف عامين)
- تقارير نهاية العام

ويتضح من الشكل التالى رقم (2) تقارير الموازنة من خلال تقسيمها الى بيانات متاحة للجمهور، وبيانات لم يتم إنتاجها، وبيانات تم نشرها في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الأنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط.

شكل رقم (2) تقارير الموازنة

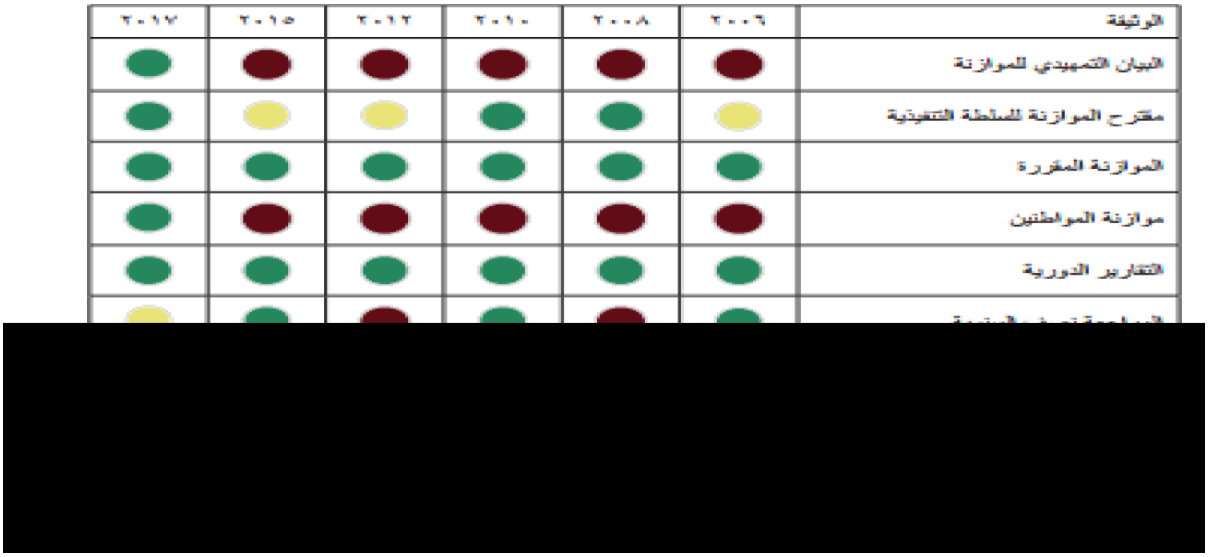

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

الحوار المجتمعي

- مؤتمرات وحوارات مجتمعية لمناقشة أهم نتائج موازنة المواطن
- مؤتمرات للبيان المالي التمهيدي (محافظة الإسكندرية والمحليات)
- ندوات بالجامعات (الجامعة الأمريكية – الجامعة الألمانية)
- ورش عمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني للصحفيين ومساعدي البرلمانيين
- حملات دعائية (التلفزيون– الراديو– الجرائد)
- الحملة الإعلامية لضريبة القيمة المضافة خلال موسم الضرائب
- رسوم كاريكاتير وأدلة مبسطة وفيديوهات
- ورش عمل بالتعاون مع البنك الدولي، يونيسف، الأمم المتحدة للمرأة لتدريب العاملين في المحليات على الموازنة التشاركية والموازنة المستجيبة للنوع مع وحدة تكافؤ الفرص

ويتضح من الشكل رقم (4) بملاحق الأشكال التوضيحية أهداف وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية في ضوء الأهداف الاستراتيجية لوزارة المالية قيم وزارة المالية (الشفافية، التواصل، الابتكار) موضحاً الأهداف الوزارية الاستراتيجية .

النتائج المتوقعة:

- زيادة ثقة المواطن في الحكومة نتيجة لشفافيتها في طرح وتبرير سياساتها وخدماتها،
- توفر الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لتوفير الخدمات بشكل فعال وعادل والتي تتكامل مع الآليات والأطر المؤسسية والقانونية الحالية
- رضا المواطنين والمستفيدين عن السياسات والخدمات المقدمة لهم .
- المتابعة والرقابة الفعالة للمواطنين، والمحليات، والجمعيات الأهلية على جودة الخدمات وأوجه النفقات
- قرارات أكثر فاعلية واستدامة للوصول لأهداف مصر 2030 لأنها مبنية على الشفافية والمشاركة والمعلومات السليمة التي تعكس رؤى الأطراف المختلفة المعنية .
- الحصول على الخدمات بسعر مناسب وجودة مناسبة نتيجة لغياب الرشوة، وتحري الكفاءة الفعالة، واحترام القواعد
- والقوانين المنظمة لجودة الخدمة.

مشاركة كافة الأطراف المعنية في صناعة القرارات والسياسات بدءا من تعبيرهم عن احتياجاتهم، وإبداء آرائهم والمساعدة في تنفيذها وصولا إلى تقييم القرارات والسياسات والخدمات[61].

ويتضح من الشكل التالى رقم (3) جهود وزارة المالية بشكل لتدعيم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية مما أدى الى تحسين ترتيب مصر بخطى ثابتة في مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية IBP كل عامين لعام 2019 الصادر في أبريل 2020 بحوالي 27 درجة بشكل تراكمي خلال الدورتين السابقتين في عامي (2019،2017) لتحقق 43 نقطة مئوية خلال عام 2019 مقارنة بـــ16 نقطة خلال عام 2015 وهو ما يقترب من المتوسط العالمي البالغ 45 نقطة مئوية وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ 22 نقطة مئوية وبذلك ترتفع مصر عالمياً ب4 درجات لتحتل المرتبة 61 والمركز الثاني إقليمياً بعد دولة الأردن وبالتوازي مع المغرب صعوداً من المرتبة 65 في تقرير عام 2017 من بين 117 دولة شملها التقرير كما أرتفع مؤشر(المشاركة المجتمعية) لمصر بأربع نقاط مئوية في تقرير عام 2019 الى 15 نقطة مقارنة ب 11 نقطة عام 2017 لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمي وتتخطى الأردن والمغرب.

شكل رقم (3) جهود وزارة المالية لتدعيم أطر الشفافية

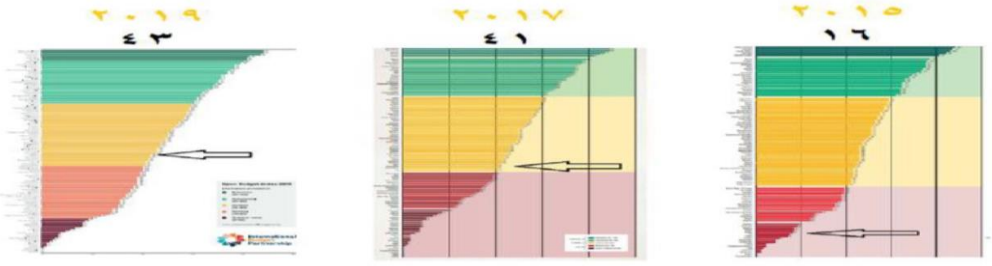

االمصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

[61] وزارة المالية، (2021)، " الملتقى الاستراتيجي". وحدة الشفافية، بيانات منشورة على رابط http:\\www.imf.org -

ومن الجدير بالذكر ان تقرير شفافية الموازنة يستخدم على نطاق واسع من قبل المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين أضافة الى وكالات التصنيف الائتماني كمؤشر فرعى للاستثمار الامن وأن تحسين ترتيب مصر في هذا المؤشر يجسد حرص الوزارة على إتاحة معلومات وافية ومسبقة عن السياسات المالية والضريبية بما يسهم في تحفيز معدلات الاستثمار.[62]

ويتضح من الشكل رقم (5) بملاحق الأشكال التوضيحية التقرير الخاص بوحدة الشفافية موضحاً التقارير التي يقوم بإصدارها وتاريخ إصدارها ومعدلات تنفيذها نقلاً عن موقع وزارة المالية.

مصر

ويتضح من الشكل التالى رقم (4) تقرير شفافية الموازنة 2019 ومقارنة درجة شفافية مصر مع الدول الاخرى

شكل رقم (4) تقرير شفافية الموازنة

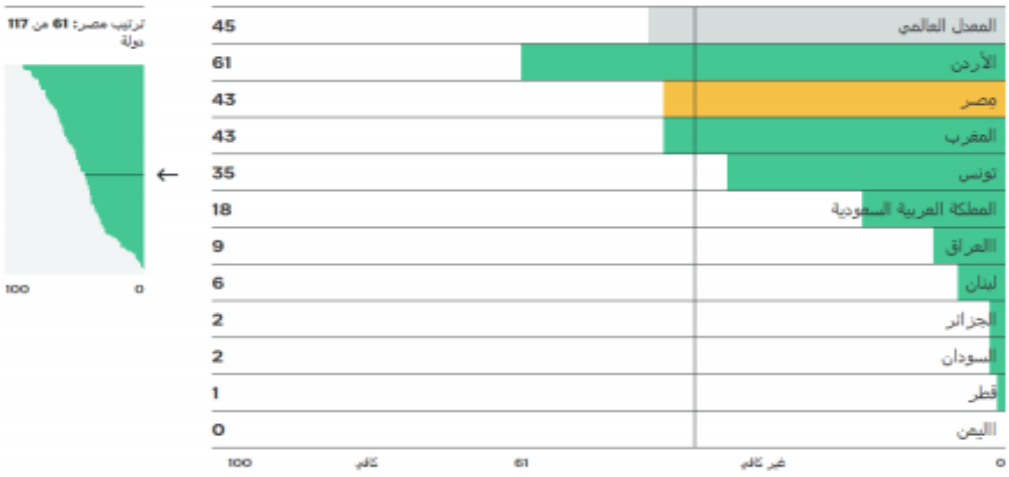

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

[62] لمزيد من التفصيل أنظر:
- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020 https://www.mof.gov.eg ص56
- نقلاً عن وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية.
- احمد عبد الله زايد، (2009)، "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم دراسة لقيم النزاهة والفساد (وزارة الدولة للتنمية الإدارية لجنة الشفافية والنزاهة)، أكتوبر، ص 127.

- تقرير شفافية الموازنة 2019.

وترتكز مهام الوحدة على 3 محاور رئيسية وهي الإفصاح والشفافية، تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، استحداث أليات للتواصل والرقابة المجتمعية بما يسهم في تفهم المواطنين للإصلاحات الهيكلية وتضمين أرائهم في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة.

ولقد أثمرت جهود وزارة المالية في ارتفاع مؤشر شمولية البيانات والتقارير المالية المتاحة للجمهور وفقاً لمعايير شراكة الموازنة الدولية وخاصة (التقرير المالي الشهري، البيان المالي، تقرير الموازنة المعتمدة) ولقد أرتفع مؤشر الشفافية الخاص بهذه التقارير الثلاث ليصل الى 61 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة وسوف تستمر الوزارة في العمل على إصدار باقي ال7 تقارير الدورية ومنها تقارير شهرية، ربع سنوية، سنوية لضمان زيادة شموليه البيانات التي نسعى أن تتضمن في المستقبل استحداث موازنات البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع وتطوير أدوات الإفصاح المالي بالتعاون مع مختلف قطاعات الوزارة ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي[63].

ويتضح من الشكل التالي رقم (5) نسخة موازنة المواطن (الجمهور) من حيث توضيح مدى توافر الوثائق الخاصة بالموازنة للجمهور .

شكل رقم (5) نسخة موازنة المواطن

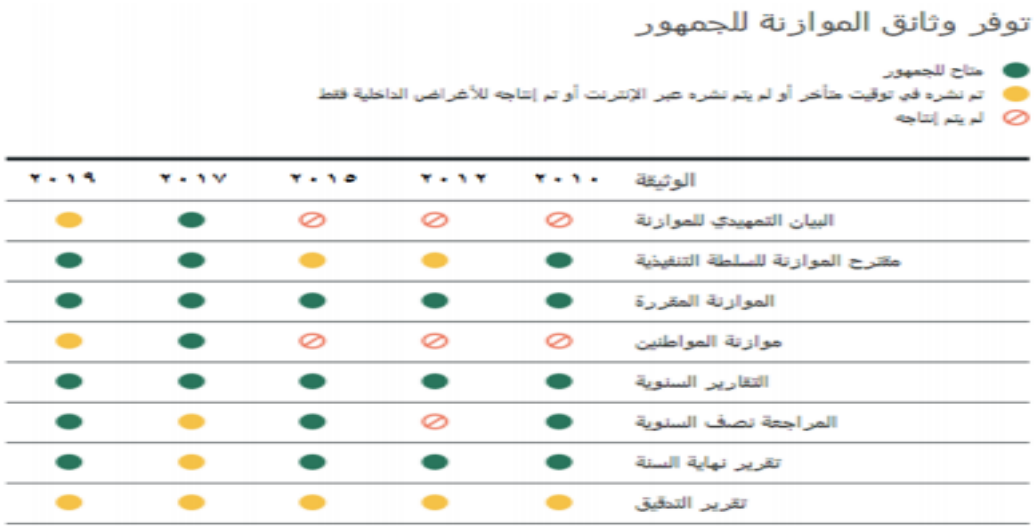

الوثيقة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٩
البيان التمهيدي للموازنة	⊘	⊘	⊘	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	⊘	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	⊘	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●

المصدر: موقع وزارة المالية المصرية

وأستكمالاً للجهود السابقة تم خلال عام 2020 إصدار نسخة المواطن المبسطة من البيان التمهيدى ما قبل الموازنة الذى صدر وتم نشره بالتزامن مع إرسال مشروع الموازنة لمجلس النواب.

وبالنسبة للمحور الثانى فيشمل تطوير المشاركة المجتمعية حيث لقد أرتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعى الى 15 نقطة مقارنة ب11 نقطة عام 2017 لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمى المقدر ب14 نقطة وتحقيق الشفافية ليس هدف في حد ذاته ولكن المهم تأثيرها على تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين بالإضافة الى ذلك تم إطلاق موقع الكترونى تفاعلى خاص بموازنة المواطن وإنشاء إدارة البوابة الرقمية لوزراة المالية لإتاحة الفرصة للمواطنين للتواصل وابداء الراى ونشر رسوم بيانية مبسطة وفيديوهات على صفحة وزارة المالية بمواقع التواصل الإجتماعى لتعزيز التواصل مع المواطنين واستطلاع أرائهم في موازنة المواطن.[64]

[63] البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020 https://www.mof.gov.eg ص57- 60

[64] www.budget.gov.eg

ويتضح من الشكل التالى رقم (6) طريقة أعداد الموازنة العامة المصرية من الخطوة الأولى الى الخطوة السادسة

شكل رقم (6) طريقة أعداد الموازنة

المصدر: موقع وزارة المالية المصرية

وبالنسبة للمحور الثالث والذى يخص المساءلة والرقابة على الموازنة فقد أرتفع المؤشر الفرعى للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ في 2019 ليحقق 50 نقطة مقارنة ب39 نقطة في 2017، حيث تمثل إشراك المواطنين في قيام مجلس النواب بنشر العديد من الأدلة حول الموازنة العامة للدولة، ومناقشة أولويات الانفاق وعلى سبيل المثال "قانون الضريبة على القيمة المضافة".

ومن الجدير بالذكر ان مؤسسة "شراكة الموازنة الدولية" تقوم بالتعاون مع المجتمع المدنى بقياس مستوى شفافية الموازنة في مختلف دول العالم من خلال مسح الموازنة المفتوحة.[65]

ويتضح من الشكل التالى رقم (7) الرقابة التشريعية ورقابة التدقيق ودرجاتها سواء كانت ضعيفة أو محدودة و الهدف الأساسي هو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تعمل اليه السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة .

شكل رقم (7) الرقابة التشريعية ورقابة التدقيق

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

ومن هنا يتضح لابد من التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية اعمالاً لحكم المادة (15) من قانون الموازنة العامة للدولة تحقيقاً للانضباط المطلوب والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

---

[65] لمزيد من التفصيل أنظر:

- نقلاً عن وزارة المالية، (2021)، وحدة الشفافية، بيانات غير منشورة - موازنة المواطن للعام المالي 2019/2018، القاهرة، سبتمبر، ص45.

واخيراً في ضوء حرص وزارة المالية على أستمرار التقدم في مؤشرات الشفافية سيتم العمل على تطوير التقارير المصدرة الحالية من حيث محتوى العرض والرسوم البيانية وذلك من خلال الإستعانة بعدد من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وتطبيق نظام ميثاق المواطن كأحد أدوات المساءلة المجتمعية بما يتيح للمواطن المشاركة في صياغة ووضع قواعد ومعايير جودة الخدمات الحكومية والمشاركة في إعداد الموازنة العامة للدولة مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاركية يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرفعة الوطن وتحقيقاً لما نصبوا اليه جميعاً من عزة وكرامة لوطننا العزيز.[66]

[66] لمزيد من التفصيل انظر:
- نقلاً عن وزارة المالية، (2021)، وحدة الشفافية، بيانات منشورة - www.mof.gov.eg. - finance@mof.gov.eg
- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020 https://www.mof.gov.eg ص 141

الفصل الثاني: بعض التجارب الدولية الناجحة في تعزيز شفافية الموازنة العامة ومدى استفادة مصر منها

المبحث الأول: اهم التجارب الدولية.

طبقت بعض من الدول بعض المتطلبات الأساسية لشفافية المالية العامة والموازنة وسأكتفى باستعراض تجارب بعض الدول مثل دولة جنوب افريقيا ودولة المكسيك نظراً للدور الرائد التي لعبته كلتا الدولتين بمجال تحقيق الشفافية والدور الحيوي بشفافية الموازنة بتحقيق درجة عالية من الرقابة والمشاركة الرسمية في عمل الموازنة.

اولاً تجربة جنوب افريقيا:

ولقد استطاعت جنوب افريقيا الانتقال من دولة نامية الى دولة متقدمة باكتشاف مكامن الضعف التي تعانيها وعملت على تحسينها من خلال تحقيق الشفافية بالدولة والتي من شانه كان له أثر كبير بالاستثمار بالإضافة الى التعاون مع البلدان الأخرى.

حققت دولة جنوب أفريقيا تقدماً كبيراً في مجال شفافية الموازنة العامة، حيث احتلت المركز الثالث عالمياً والأول على دليل الموازنة المفتوحة من بيانات ونشر المعلومات حول الموازنة.

وفيما يلي عرض وتحليل عن مدى توافر بعض المتطلبات الأساسية لشفافية المالية العامة والموازنة في دولة جنوب أفريقيا:

أ. الإطار القانوني للشفافية:

الإطار القانوني للشفافية في عملية الموازنة بجنوب أفريقيا تدعمها مجموعة من التشريعات واللوائح ومن أبرز تلك التشريعات هو دستور سنة 1996، قانون إدارة المالية العامة سنة 1999 التزام الحكومة بنشر البيانات طبقاً لمعايير صندوق النقد الدولي.

قانون إدارة المالية العامة، الذي من شأنه يحدد إجراءات صارمة لمتطلبات الشفافية عن إعداد الموازنة الوطنية والمحلية والإقليمية وتشمل توفرها في تقارير الموازنة (نطاق وفائدة معلومات الموازنة، وكذلك تحديد واضح من الموازنة المساءلة على جميع مستويات الحكومة).

ب. توضيح الأدوار والمسؤوليات:

يتعهد الدستور بصورة نسبية بتوضيح الأدوار والمسؤوليات على مختلف الدوائر الحكومية، كما أنها مدعومة بأحكام قانون إدارة المالية العامة، بجانب ترتيبات مؤسسية مناسبة لعمل إطار إنفاق متوسط الاجل.

ج. إتاحة المعلومات:

ولقد حققت دولة جنوب افريقيا تقدماً بشكل ملحوظ في إنتاج وتوفير سبل وصول الجمهور الى المعلومات الموازنة بصورة عامة شاملة وفى الوقت المناسب، كما أن هناك مجالاً لتحسين جودة معلومات موازنة الأقاليم، نشر منشور إعداد الموازنة يوفر إمكانية الوصول الى المعلومات عن الاقتصاد الكلى التي تتخذه الحكومة في المستقبل، وأولويات السياسة، الإطار المالي، ومقترحات الموازنة، والإضافات المقترحة على أن يتم حساب تكلفة السياسات القائمة والمقترحة.

معلومات الموازنة المتاحة خلال المرحلة التشريعية ذات جودة عالية، وتشمل: التحسينات التي أدخلت مؤخراً تقارير عن تقديم الخدمات المشمولة بأهداف المخرجات، واعتماد نظام تصنيف موحد، وإدخال اهداف قابلة للقياس لكل شعبة رئيسية في انتخابات دائرة وتغطية أوسع من صناديق الضمان الاجتماعي وحسابات التداول الحكومية للجمهور إمكانية الوصول الى معلومات موثوق بها بشأن تنفيذ الموارنة بالإضافة الى تقارير المراجع العام للحسابات العامة واللجان، وتعد دولة جنوب أفريقيا من الدول التي نجحت خلال الفترة القصيرة من التحرك من الدول النامية الى الدول المتقدمة وساعدها

ذلك أتباع الخطوات العملية والملموسة على أرض الواقع لتحقيق الشفافية ومكافحة الفساد والتي كان من أهم الأسباب تطبيق قانون حرية المعلومات واتاحتها.[67]

د. المشاركة في عملية الموازنة:

مشاركة اللجان المالية والحسابات العامة في عملية إعداد الموازنة قد تحسنت كثيراً وينعكس هذا في الانفتاح المتزايد وعدد الجلسات على عمق الموازنة وكذلك مشاركتها في وضع قانون الموازنة ، بالإضافة الى ذلك مشاركه المجتمع المدني في عملية الموازنة أصبحت و المناقشات المالية عبر عدد من حملات التوعية، وطبيعة ونوعية وتوافر معلومات الموازنة في جنوب افريقيا بوجه عام تخلق أساساً سليماً للهيئات التشريعية والمجتمع المدني ان تلعب دوراً هاماً في عملية الموازنة مع ذلك لم تصنع الاستفادة المثلى من المعلومات المتاحة، الفرص للتأثير على عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالموازنة.

ومن اهم المبادرات التي قامت بها دولة جنوب أفريقيا لمحاربة الفساد وتدعيم الشفافية نسقت المبادرات الحكومية لمكافحة الفساد من قبل دائرة الإدارة والخدمات العامة، القيام بعمل إطار تشريعات متطورة تستعرض مبادرات الفساد، يوفر المنتدى الوطني لمكافحة الفساد دليلاً على الانترنت لقانون منع ومكافحة الفساد وتعزيز الوصول الى المعلومات العامة ولقد حصلت دولة جنوب افريقيا بمؤشر مدركات الفساد على 44 درجة و69 في الترتيب العالمي.[68]

ثانياً: تجربة المكسيك:

وتعد تجربة المكسيك من التجارب الناجحة في مجال تحقيق الشفافية وإيماناً من السلطة المكسيكية بالارتباط القوى بين القضاء على الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تبنت العديد من الاليات لدعم الاقتصاد بالعمل على الحد من الفساد ولذلك وضعت خطة عمل جادة للحد من الفساد وتحقيق الحكم الرشيد وفى سبيل تحقيق الإصلاح تتعاون المكسيك مع الهيئات والمنظمات العالمية ومنها البنك الدولي، المعونة الامريكية، وOECD وغيرها من المنظمات وحيث في نطاق مكافحة البنك الدولي للفساد قدم البنك للحكومة المكسيكية أجندة عمل مكونة من ثلاث محاور أساسية هدفها تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي:

- التأكيد على مكاسب الاقتصاد الكلى والتجارة العالمية.
- الإسراع من عملية التنمية عن طريق دعم كلاً من التعليم ورفع مستوى المعيشة.
- تفعيل مبادى الحكم الرشيد والشفافية والمسائلة.
- تعاونت المكسيك مع USAIDلتنفيذ مشروع "مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في وسط أمريكا والمكسيك" على مدار خمس سنوات وعلى الصعيد القومي اتخذت الحكومة عدد من الخطوات لمكافحة الفساد ومنها:

1- إنشاء وحدة إدارة المشروع "مكافحة الفساد" بوزارة الإدارة العامة.

2- إنشاء "الهيئة الفيدرالية للحصول على المعلومات" وهي هيئة مستقلة تعمل على حصول المواطن على المعلومات والبيانات الحكومية.

- المكسيك هي عضو في منظمة OECD وتقوم هذه المنظمة في إطار عملها بمحاربة الفساد عن طريق:

1- محاربة الرشاوى في المعاملات الاقتصادية.

---

[67] لمزيد من التفصيل أنظر:

- منه جمال، مارينا عادل، رضوى أحمد، (2013)"اليات اتاحة وتداول المعلومات (دراسة مقارنة)"، مركز الدعم لتقنية المعلومات، 2013، ص: 51، www.sitcegypt.org info@sitecegyot file:///C:/Users/user/Downloads/Mecahnisms_of_availability_and_flow_of_information_comparativ e_study_in_Egypt_AR.pdf
- www.imf.org

[68] منه جمال، مارينا عادل، رضوى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص51

2- الموافقة على مبادرة الحصول على المعلومات، واحداث تعديلات في مبادرة "المسئوليات الإدارية لموظف الخدمة العامة" وتهدف هذه المبادرة الى التأكد من تنفيذ القانون بدقة والتأكد من قيام الموظف الحكومي بدوره على أكمل وجه دون استغلال منصبه.

وقد قامت المكسيك بتبني مشروعين قوميين لمكافحة الفساد وهما:

- مشروع تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات:

إيماناً بدور الدولة في توفير نظام إداري كفء وفعال ويطبق الشفافية ويعمل على مشاركة المواطنين وضمان حصولهم على المعلومات بسهولة قامت المكسيك بتطبيق هذا النظام، ويهدف هذا المشروع الى تحديد المحليات التي يوجد بها قدر من الفساد ومحاولة ترتيب المحليات وفقاً لمدى تطبيق الشفافية بها وخلق نظام إداري كفء ونزيه، ويهتم المشروع بقياس مدى توافر الشفافية على نطاق المحليات بهدف تحديد الجهات المطبقة للشفافية وتشجعيها على الاستمرار في الطريق السليم ويتم قياس مدى الشفافية المطبقة عن طريق ثلاث مؤشرات:

1- توافر المعلومات والمحاسبة.
2- تقييم المواطنين لمواقف الحكومة.
3- مجالات مشاركة المواطنين.
4- الاهتمام بمطالب المواطنين وشكواهم. [69]

الهدف النهائي من هذا المشروع هو قياس حجم المعلومات التي تتحها الدولة للمواطنين وطرق مشاركتهم في الإدارة والقرارات الحكومية ومن خلال تطبيق هذا المشروع توصلت الحكومة المكسيكية الى ثلاث مهام أساسية للمحليات وهي:

1- توفير المعلومات والبيانات للمواطنين.
2- الاتصال الدائم والمباشر مع المواطنين.
3- الاهتمام ومتابعة مطالب المواطنين.

- مشروع إدارة القيم والأخلاق للموظفين في الخدمة العامة:

في إطار تطبيق مشروع إدارة الاخلاق والقيم الخاصة بالخدمة العامة حددت وزارة متابعة التطوير الإداري في المكسيك عدد من الواجبات تفرضها على الخدمة العامة وهي:

1- ضرورة أتباع الموظف العام لمبادئ النزاهة والشرف في تطبيق عمله.
2- تفادى تضارب المصالح وأتباع الأهواء الشخصية.
3- ضرورة اتباع الإجراءات القانونية.

ولقد حددت الوزارة عدد من العقوبات الواضحة والمعلنة لمخالفة ما سبق وفى سبيل تحقيق ذلك قامت بتحقيق اليات تفعيل المشروعات السابق ذكرها عن طريق (المركز الأعلى للمراجعة الفيدرالية، المركز القومي لبرنامج التحديث)[70]

وتعد تجربة المكسيك من التجارب الناجحة في الحصول على المعلومات على الرغم أن مصطلحات الشفافية لم تعرف تقريباً في المكسيك حتى نهاية القرن العشرين لذلك عملت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات لمكافحة الفساد القضائي وتعزيز الشفافية وقامت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على تشريع قانون خاص بتداول المعلومات وهذه القانون بمثابة أداة

[69] لجنة الشفافية والنزاهة، مرجع سبق ذكره، ص51
[70] لمزيد من التفصيل أنظر:
- لجنة الشفافية والنزاهة، مرجع سبق ذكره، ص51
- www.transparency.org.kw.au

لمنع أساءه استخدام الموارد العامة من قبل الموظفين العموميين وتعد الشفافية والحصول على المعلومات من المكونات الضرورية لتوطيد الديمقراطية والاحترام الكامل لسيادة القانون في المكسيك،. [71]

المبحث الثاني: الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

ولقد استفادت مصر من تجارب بعض الدول الناجحة في تحقيق الشفافية مثل دولة جنوب أفريقيا والمكسيك وغيرها ولقد ظهر أثار ذلك في استفادتها من تجربة جنوب أفريقيا في إنتاج وتوفير سبل وصول الجمهور الى المعلومات الموازنة بصورة عامة شاملة وبتجربة المكسيك ضرورة أتباع الموظف العام لمبادئ النزاهة والشرف في تطبيق عمله، تفادى تضارب المصالح وأتباع الأهواء الشخصية.

نتائج مصر لعام 2019: مسح الموازنة المفتوحة

ويتضح من الشكل التالى رقم (8) كيف تغيرت نتائج مصر في الشفافية بمرور الوقت مقارنة مصر بباقي الدول العربية

شكل رقم (8) نتائج مصر فى الشفافية بمرور الوقت مقارنة بباقى الدول

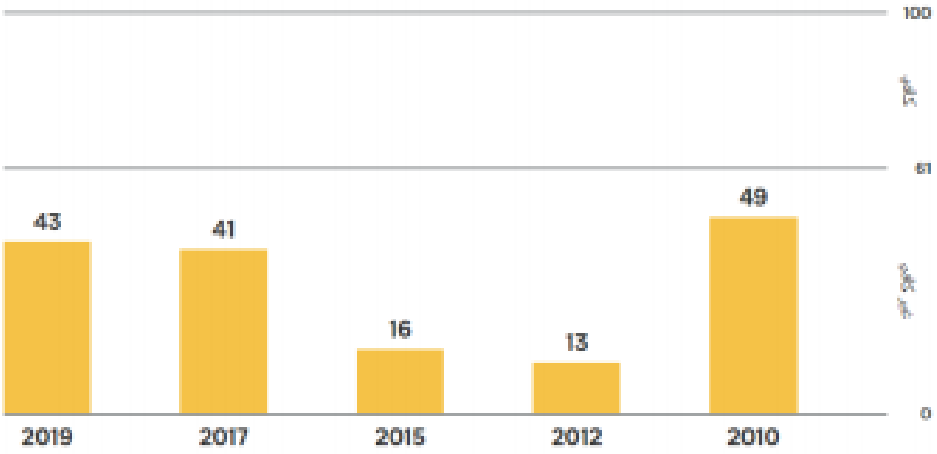

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

ترجع زيادة نقاط الأساس الـ 11 وتحسين الترتيب بشكل أساسي إلى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء البرلمان. وكذلك نشر الوعي بأهم الخطط الحكومية والسياسات المالية للدولة.

كيف تحسنت نتائج مصر في 2019

شفافية الموازنة 100/43

وفقاً لتوصيات شراكة الموازنة الدولية 2017:

- تم إصدار تقارير غير منشورة في الجولة الأخيرة مثل التقرير الختامي للموازنة وتقرير متابعة الأداء النصف سنوي.
- تحسن توقيت وشمولية التقارير المنشورة.
- تقديم منصة البيانات المفتوحة سهلة الاستخدام والتي يمكن الوصول اليها من قبل المواطنين والباحثين.[72]

[71] منه جمال، مرجع سبق ذكره، ص32.

[72] مقابلة شخصية مع أ- سارة عيد رئيس وحدة الشفافية بقطاع مكتب وزير المالية، بتاريخ 2-3-2021

التقارير الحاصلة على اعلى الدرجات:

الموازنة المعتمدة: 72/100.

التقارير الدورية خلال السنة: 74/100.

البيان التمهيدي ما قبل الموازنة:54/100.

المشاركة المجتمعية 100/15

- إنشاء نموذج مصري للموازنة التشاركية مع مشروع تجريبي في محافظات الإسكندرية والفيوم.
- تنظيم ورشتي عمل عن الموازنة التشاركية (في القاهرة والإسكندرية) بالتعاون مع بالبنك الدولي لدعوة المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني لإلهام المشاركين لبناء نموذج الموازنة القائمة على المشاركة قدمها السيد جيوفاني اليغريتى محاضر دولي وباحث أول في مركز الدراسات الاجتماعية بجامعة كويمبرا.
- تنظيم حوار مجتمعي في محافظة الفيوم لمناقشة إمكانية تطبيق نموذج الموازنة التشاركية وتحفيز ببعض قرى المحافظة.

الرقابة على الموازنة 100/50

- السماح بمراقبه الطرف الثالث من خلال اليات تجريبية للجمهور ومسؤولي الحكومة لتبادل الأراء حول قضايا الموازنة أثناء صياغة وتنفيذ الموازنة.
- جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء البرلمان وكذلك نشر الوعي بأهم الخطط الحكومية والسياسات المالية للدولة.
- رفع كفاءة أداء الإدارة العامة والإنفاق العام.[73]

الخطط المستقبلية لتحسين مكانة مصر في نتيجة OBS 2021 المستقبلية وفقاً لتوصيات شراكة الموازنة الدولية وصندوق النقد الدولي:

إجراءات لتحسين شفافية الموازنة

الالتزام بنشر التقارير الاتية:

- البيان التمهيدي ما قبل الميزانية.
- موازنة المواطن.
- نشر تقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.
- تحسين شمولية تقرير تقييم الأداء النصف سنوي.
- العمل بشكل وثيق معMETAC والمبادرة العالمية للشفافية المالية وشراكة الموازنة الدولية لتحسين شفافية الموازنة.
- ورش عمل مشتركة مع دول أخرى من المنطقة لتبادل الخبرات ذات الصلة. [74]

---

[73] **لمزيد من التفصيل أنظر:**

- مقابلة شخصية مع سارة عيد رئيس وحدة الشفافية بقطاع مكتب وزير المالية، بتاريخ 2-3-2021
- موازنة المواطن للعام المالي 2019/2018، القاهرة، سبتمبر، ص60

[74] مقابلة شخصية مع سارة عيد رئيس وحدة الشفافية بقطاع مكتب وزير المالية، بتاريخ 2-3-2021

جهود تحسين أداء الشركات المملوكة للدولة وزيادة الشفافية المالية لها:

تم نشر تقرير عن تحليل الاداء المالي والقوائم المالية لكافة الشركات المملوكة للدولة عن العام المالي 2019/2018. وتقرير أخر عن تحليل الأداء المالي لعدد 50 هيئة من الهيئات الاقتصادية وإتاحتهم على الموقع الرسمي الوزارة المالية

- تتضمن التقارير نبذة عن مجالس إدارة تلك الشركات، والسياسات المنظمة للعمل، والتغيرات في اللوائح والقوانين، واجراءات الإصلاح المالي، وصافى العالقة بينها والخزانة العامة في صورة التحويلات والإعانات .
- كما توضح التقارير المنشورة الإجراءات التي يتم اتخذها للنهوض بتلك الشركات وزيادة الحوكمة والشفافية والمساءلة .
- تم إقرار تعديلات في قانون شركات قطاع العام بأن تلتزم الشركات المملوكة للدولة خلال المرحلة المقبلة بنشر قوائمها المالية، وجميع الإجراءات التي تتخذها لتحسين الأداء وتلبية متطلبات الشفافية والحوكمة .
- ومن ناحية أخرى تخطط الدولة خلال المرحلة بتمكين القطاع الخاص لإدارة عدد من الشركات المملوكة للدولة في قطاعات النقل والسياحة والإسكان

.تم نشر تقرير استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل MTDS 2019 على الموقع الرسمي الوزارة المالية[75]

الإجراءات المخطط لها 2021/2020 لزيادة جهود الشفافية والمشاركة في مصر:

اشراك الشباب

- دورة محو الامية المالية للشباب.
- لعبة الموازنة: ما هي الموازنة، المبادئ المالية الرئيسية المرتبطة بها.
- مبادرة الموازنة التشاركية في الإسكندرية والفيوم.

الشفافية والمشاركة المجتمعية والحوكمة

- سلسلة ملخصات الشفافية التي تسلط الضوء على النفقات ذات الصلة بالطفل.
- الموقع الإلكتروني: تحسين الموقع لاستضافة دورة محو الامية، واداة افتراضية للمشاركة، ولعبة الموازنة الرقمية.
- العمل على تنفيذ مشروع موازنات البرامج المستجيبة للنوع بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مشاركة مجتمعية على نطاق واسع

(من خلال استطلاعات الرأي مع الجمهور لتحديد الأولويات، منظمات المجتمع المدني، زيارة جامعة الإسكندرية وبروتوكول التعاون).[76].

مجهودات تطوير الشفافية المالية:

- ✓ موقع تفاعلي
- ✓الفيديوهات الإعلامية & كاريكاتير.

[75] http:/www.mof.gov.eg

[76] مقابلة شخصية مع سارة عيد رئيس وحدة الشفافية بقطاع مكتب وزير المالية، بتاريخ 2-3-2021

✓ استبيانات ✓النشرات وكتيبات بالعربي والإنجليزي

✓ميزانية المواطن

✓النشرة المالية الشهرية ✓ اقتراح الميزانية التنفيذية ✓ بيان ما قبل الميزانية ✓ نسخة المواطن قبل الميزانية ✓ الميزانية المقررة

✓مراجعة منتصف العام ✓ تقرير نهاية العام

أتباع أطر الشفافية والافصاح للارتقاء بالصورة الذهنية للوزارة:

اتباع أطر الشفافية والإفصاح: انفوجراف على وسائل التواصل المجتمعي للارتقاء بالصورة الذهنية للوزارة

اتباع أطر الشفافية والإفصاح للارتقاء بالصورة الذهنية للوزارة

موقع الكتروني تفاعلي

أنشاء بوابة رقمية لعرض بيانات المالية العامة http://www.mofdigitalgate.gov.eg

- **بسبب تطبيق هذه الأداة، حدث تأثير مباشر على صافي المدخرات :**
- •تم توفير حوالي 12 مليون جنيه وإعادة توجيهها في أسيوط الي برنامج تكافل وكرامة • تم توفير حوالي 10 مليون جنيه مصري وإعادة توجيهها في برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية
- – •تتمثل إحدى النتائج الرئيسية والأكثر أهمية في إعادة بناء والتغلب على فجوة الثقة بين المواطن والحكومة ومنظمات المجتمع المدني

ويتضح من الشكل رقم (1) بملحق الجداول مدى التحسن بأداء الموازنة المصرية عن طريق توضيح نسبة عجز الخزانة عام 2019/2020 بلغت 32% مقارنة بعام 2011/2010 34% وذلك يعكس مدى التحسن الملحوظ في أداء الموازنة العامة للدولة بنسبة 4% ويرجع هذا التحسن الى الإجراءات الإصلاحية لوزارة المالية وبالأخص شفافية الموازنة العامة للدولة.[77]

[77] مقابلة شخصية مع سارة عيد رئيس وحدة الشفافية بقطاع مكتب وزير المالية ، بتاريخ 2-3-2021

7- نتائج البحث

ولقد توصلت الدراسة من خلال هذا البحث الى عدد من النتائج ومنها:

1. يساعد التطبيق السليم للشفافية على توزيع المسؤوليات في الإدارة ويضمن ذلك تزايد الثقة بأعمال الإدارة وتعمل على وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها الإدارة.
2. يتسم إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر بعدم وجود قدر كاف من الشفافية في مراحلها الأولى وهي المرحلة التي تضع الأسس الرئيسية للموازنة، فضلاً عن إعداد الموازنة يفتقر الى المرونة وهو ما يحد من قدرة الوزرات على تنفيذ المشروعات بكفاءة أكثر.
3. يتم إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر في صورة موازنة بنود واعتمادات (أجور وتعويضات عاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح، ..... الخ) مما يترتب عليه الاتي:

- لا تساعد على إجراء تقديرات سليمة للإيرادات والمصروفات مبنية على أساس التكلفة والعائد وعلى أساس دراسة البدائل الاقتصادية المتاحة.
- لا تشمل على معايير لقياس كفاءة وفعالية الانفاق العام بحيث لا توجد اهداف كمية للأنفاق العام تسهل متابعة تنفيذ الموازنة العامة مما يؤدى الى صعوبة تحديد إذا كانت الموازنة قد حققت الهدف المرجو منها ام لا مما يصعب مهمة الجهاز المركزي للمحاسبات المنوط بمراجعة الحساب الختامي للموازنة العامة لرقابة أداء الانفاق الحكومي.
- تتسم طريقة اعداد مشروع الموازنة العامة بغياب شبه كامل لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني الأمر الذي يعنى غياب المشاركة المجتمعية في إعداد الموازنة فضلاً عن غياب المشاركة المجتمعية في إعداد الموازنة فضلاً عن غياب هذه المشاركة أثناء تنفيذ المشاركة الأمر الذي يعنى غياب أي شكل من أشكال الرقابة المجتمعية على تنفيذ الموازنة.
- لا يساعد إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر على تفادى أوجه القصور في الموازنات السابقة.
- لا يساهم أسلوب اعداد الموازنة العامة للدولة في مصر في التخطيط السليم عند إعداد الخطط الاستراتيجية.
- عدم وضوح كامل الأدوار والمسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة وأيضاً توزيعها بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

4- تسهم الموازنة العامة المصرية بما تضمنه من الكثير من البيانات والأرقام والمعلومات المتعلقة بالأنشطة والبرامج والمشروعات التي تزمع الدولة القيام بها أسهاماً أساسياً في قاعدة المعلومات التي تلزم لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية.

5- الموازنة مؤشر صادق للأوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

8-توصيات البحث

توصى الدراسة بما يلي:

1. العمل على إنشاء نظام مالي شامل ومتكامل بحيث تقدم الموازنة كاملة وشاملة عن النشاط المالي السابق والحالي والمستقبلي ويغطى كافة التفاصيل عن جميع المعلومات المالية وشرح تفصيلي لمكونات بعض البنود المستحدثة وغير الواضحة بالموازنة وإنشاء نظام للمحاسبة شامل ومتكامل مما يؤدى الى زيادة كفاءة الإدارة المالية للموازنة.
2. المتابعة المستمرة لجودة أداء النظام الرقابي عن طريق تفعيل دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني بمحاربة الفساد والمفسدين.
3. ضرورة تأكيد استقلال الأجهزة الرقابية وعدم تبعيتها منعا لما يمكن ان تتعرض له من ضغوط ومؤثرات خارجية نشر تقارير الرقابة بصورة علنية وتضمين تلك التقارير الإجراءات التي تمت حيال المخالفين.
4. تعديل أسلوب إدارة الموازنة العامة وربطها بالأهداف وذلك عن طريق تضمين قانون الموازنة العامة وربطها بالأهداف عن طريق تضمين قانون الموازنة باباً جديداً عن شفافية الموازنة يحتوي على القواعد العامة والشروط التي يجب الالتزام بها في إعداد قانون الموازنة وكافة التقارير المتعلقة بالمالية العامة.
5. يجب على وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية نشر الوثائق الأساسية المرتبطة بالموازنة العامة بدءً من تعليمات إعداد الموازنة العامة وانتهاء بتقارير الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة واتاحتها لجميع الأطراف ذات الصلة.
6. العمل على استمراريه إصدار موازنة المواطن مع ضمان وصولها الى أكبر قدر ممكن من الجمهور وأن تكون واضحة ومفهومة ويسهل استيعابها وزيادة عدد الوثائق المنشورة وزيادة شموليتها.
7. تفعيل نظام الدفع الإلكتروني وتعميمه على كافة الوحدات المحاسبية بالدولة.
8. إلزام البرلمان بمناقشة تفصيلية لتقارير الهيئات والجهات ذات الطبيعة الخاصة.
9. الاستفادة من تحارب الدول الأخرى سواء المحلية او العالمية في تطبيق مؤشرات الشفافية.
10. العمل على إنشاء الية مؤسسية تنظيمية تقوم بمراقبة ومتابعة سياسات ومشاريع وإجراءات الإصلاحات المختلفة وهذه الالية سوف تعمل على جعل عملية الإصلاح عملية ديناميكية يمكن تطويرها بشكل مستمر وفقاً لما يستجد من متغيرات.
11. تعزيز وتقوية الإطار التشريعي والبناء المؤسسي للجهاز المركزي والمحاسبة بما يسهم في تطوير وتحديث العمل الرقابي والمحاسبي للجهاز ونشر الوعي الرقابي والمحاسبي.

9-المراجع

أولا: المراجع العربي:

1- امين السيد أحمد لطفي، (2018)، "الحرب ضد الفساد "، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى.

2- احمد مصطفى صبيح، (1437هـ-2016م)، "الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى.

3- أسعد زناد درويش، مصطفى احمد مصطفى، محمد موسى أحمد على،."2020"، الحوكمة منهج إداري للإصلاح ومحاربة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

4- السيد محمد حسن الجوهري، (2018)، "الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.

5- بدر محمد السيد القزاز، (2016)، "الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.

6- سعود بن شباب عبد العالي الشلوي، (1437هـ/2016م)،"الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، دارسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض "، جامعة نايف العربية للعلوم.

7- صلاح الدين حسن السيسي، (2013)، "النظم المحلية والإقليمية والاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم المعاصرة دراسة (مقارنة بالشريعة الإسلامية)"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.

8- صلاح الدين حسن السيسي، (2019)، "نظم وإجراءات مواجهة الفساد الإداري والمالي "، فنون للإعلان، الطبعة الأولى.

9- "عاطف وليم اندراوس، محمد جلال خطاب"، (2016)، "الفساد وأثره على فاعلية السياسة الجمركية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.

10- حمدي أبو النور السيد عويس، (2015)، " استغلال النفوذ الوظيفي وسبل مواجهته من منظر إسلامي وقانونى")، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.

11-عصام أحمد البهجى، (2014)، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى.

12- عبد الفتاح الصحن، (1983)، "الرقابة المالية دراسة ونقد وتحليل"، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة.

13- بيتر إيجن، (1998)، "الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية "،القاهرة، الطبعة الأولى.

14- عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد (2010)، "نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

15-عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، (2010)، دور الأجهزة الرقابية نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

16- عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، بسمة الفيصل"، (2008)، "الحوكمة المؤسسية" المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة" "مصر، مكتبة الحرية.

17-فاروق الكيلاني، (2011)،"جرائم الفساد "، دار الرسالة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى.

18- سهام عبد السيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود، " الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة"، جامعة بنغازي، ص: 468 https:\\www.researchgate.net\publication

19- داود خير الله، (2015)، "الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي (المنظمة العربية لمكافحة الفساد)"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة الطبعة الأولى

20- عماد الشربيني، (1971)، "الموازنة العامة وعلاقتها بالخطة الاقتصادية"، القاهرة، المطبعة السلفية.

21- قطب أبراهيم محمد، (1978)، "الموازنة العامة للدولة "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة،

22- خالد عيادة نزال عليمات، (2015)، "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الأردن"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

23- محمد صادق، (2014)، "الفساد الإداري في العالم العربي مفهومة وأبعاده المختلفة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.

24- محمد عبد الغنى حسن هلال، (2010)، (مهارات مقاومة ومواجهة الفساد" دور الشفافية والمساءلة والمحاسبة في محاربة الفساد")، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية،

25- منال فؤاد دعيبس، (2004)، "مدى تطبيق الشفافية فى مراكز الوزرات الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

26- محمد فتحي محمد مشرف، (2017)،"أثر تطبيق معايير الشفافية الدولية على إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر "، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي.

27- محمد نصر محمد، (2015)، "الحماية الجنائية من الفساد (دراسة مقارنة)"، مركز الدراسات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

28- مدحت محمد أبو النصر، (2007)، " إدارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الاهلية من منظر التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة)"، القاهرة، الطبعة الأولى.

29- محمد مصطفى سليمان، (2016)، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)"، القاهرة، الدار الجامعية

30- محمد زكى على السيد، 2009، " الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع تطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد القومي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

31- ندى بنت فلاح بن قاعد العتيبي، (2009)، الشفافية وأثرها في الأجهزة الحكومية، رسالة ماجستير جامعة الملك سعود، رسالة غير منشورة

32- لعمارة جمال، (2004)، " أساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، مصر

33- "سعد زناد درويش، مصطفى أحمد مصطفى، محمد موسى أحمد على"، (2020)، "الحوكمة منهج إدارى للإصلاح ومحاربة الفساد" القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

ثانياً: الدوريات والمقالات العلمية:

1- أحمد خير، 2013، "تقييم الإفصاح الحكومي"(برنامج الشفافية وموازنة)، مركز دعم لتقنية المعلومات.

2- أشرف البربري، (2008)، "القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقوانين أرقام 79/11و 80/104و2005/87و2008/109 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 2005/745 وتعديلاتها"، المطابع الاميرية، الطبعة الخامسة.

3- "أسامة دياب، ريم عبد الحليم"، (2014)، "شفافية الموازنة العامة للدولة (الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري)"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الطبعة الأولى، ديسمبر.

4- احمد عبد الله زايد، (2009)، "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم دراسة لقيم النزاهة والفساد (وزارة الدولة للتنمية الإدارية لجنة الشفافية والنزاهة)، أكتوبر.

5- جون سوليفان "البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادي وأدأب المهنة، وحوكمة الشركات)، مؤسسة التمويل الدولي مجموعة البنك الدولي، منتدى حوكمة الشركات الدولي، الدليل السابع.

6- منه المصري، "الإفصاح عن المعلومات في الجهاز المركزي للمحاسبات (قضية هشام أبو جنينة نموذجاً)"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير info@afteegypt.org – www.afteegypt.org

7- عبير حكمت سلامة، (2016) "المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين" (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة)، دار أمان للنشر، ديسمبر.

8- محمد محمود عبد الله يوسف، "الشفافية المعلوماتية وعمليات التنمية المستدامة مع التعرض للتجربة المصرية" (ورقة بحثية).

9- مارينا عادل، منه جمال، رضوى أحمد)، (2013) "أليات اتاحة وتداول المعلومات"(دراسة مقارنة)، مركز دعم لتقنية المعلومات.

10- فرانسيسكو كاردونا، (2015)،"أدلة الحوكمة الرشيدة (سياسات وهيئات مكافحة الفساد")، مركز النزاهة في قطاع الدفاع، يونيو.

11- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020 https://www.mof.gov.eg

12- موازنة المواطن للعام المالي 2019/2018، القاهرة، سبتمبر.

13- أساسيات الحوكمة (مصطلحات ومفاهيم) سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة.

14- اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، WIPO المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الدورة 8، جنيف

15- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2010)، كيف تقرأ الإحصاءات، العدد الخامس للموازنة العامة، أكتوبر.

16- لجنة الشفافية والنزاهة، "2007"، التقرير الأول، الإصدار 1.

ثانياً: المراجع الأجنبي:

1- Alta Fölscher “Budget transparency: New frontiers in transparency and accountability “, Transparency & Accountability Initiative, Open Society Foundation,2010

2- Benito, Bernardino and Francisco Bastia. 2009. Budget Transparency, Fiscal Performance, and Political Turnout: An International Approach. -6 Public Administration Review, May/June.

3- Mark, Jorgensen, Farrales. June 8, 2005," What is Corruption" A History of Corruption Studies and the Great Definitions Debate p114

4- Heald, David 2003. Fiscal Transparence: Concepts, Measurement and Uk Practice. Public Administration.81 4: 723-759

5- Macmillan. (2002). English Dictionary for Advanced Learner. First Published. Bloomsbury Publishing

6- Kopits, George and Jon Craig. 1998. Transparency in Government Operation. IMF Occasional Paper No 158 http://www.imf.org/external/pubs/ft/op/158/op158.pdf

ثالثاً: مواقع الأنترنت:

1- موقع المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة https://afrosai-e.org.za

2- المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة http://www.arabosai.org

3- موقع وزارة المالية المصرية http:\\www.imf.org

4- دليل شفافية المالية العامة (2007) http:\\www.almasryalyoum.com

5- https://www.internationalbudget.org

6- http://www.albankaldawli.org

7- (بوابة الاهرام) https://gate.ahram.org.eg

8- https://www.unicef.org

9- www.budget.gov.eg

10- finance@mof.gov.eg

11- https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=78

12- موقع هيئة الرقابة الإدارية https:\\www.aca.gov.eg

13- file:///C:/Users/user/Downloads/_sddsguidea.pdf

14- https://mped.gov.eg

15- صندوق النقد الدولي دليل شفافية المالية العامة 2007 https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pd

16- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرجع السابق pcbs.gov.ps

17- المعيار الخاص لنشر البيانات، مرشد للمشتركين والمستخدمين (واشنطن العاصمة)،2007، صندوق النقد الدولي، ص2، file:///C:/Users/user/Downloads/_sddsguidea.pdf

18- صندوق النقد الدولي https://mped.gov.eg

19- file:///C:/Users/user/Downloads/fiscala.pdf

20- https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf

21- www.transparency.org.kw.au

22- مقابلات شخصية مع أ- سارة عيد مدير وحدة الشفافية بوزارة المالية.

23- مقابلات شخصية د- مع كامل كمال كامل رئيس الادارة المركزية ختامي هيئات خدمية بوزارة المالية.

24- https://Worldbank.org/what is the World Bank, and what does it do? Retrieved on 22-7-2014

25- file:///C:/Users/user/Downloads/Mecahnisms_of_availability_and_flow_of_information_comparati v e_study_in_Egypt_AR.pdf

10- الملاحق

أولاً: ملحق الأشكال التوضيحية

شكل (1) لتوضيح الركائز الأربعة لمؤشر الشفافية المالية " من حيث توضيح (إدارة الموارد والإيرادات، إدارة المخاطر المالية والتحليل ، التنبؤ المالى والميزانية، التقارير المالية)

شكل رقم (1) لتوضيح الركائز الأربعة لمؤشر الشفافية المالية "

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

شكل رقم (2) لتوضيح الإطار التحليلي الذي يرتكز عليه الأنفاق العام والمساءلة المالية "وتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

شكل (2) الإطار التحليلى وتقييم الإنفاق العام

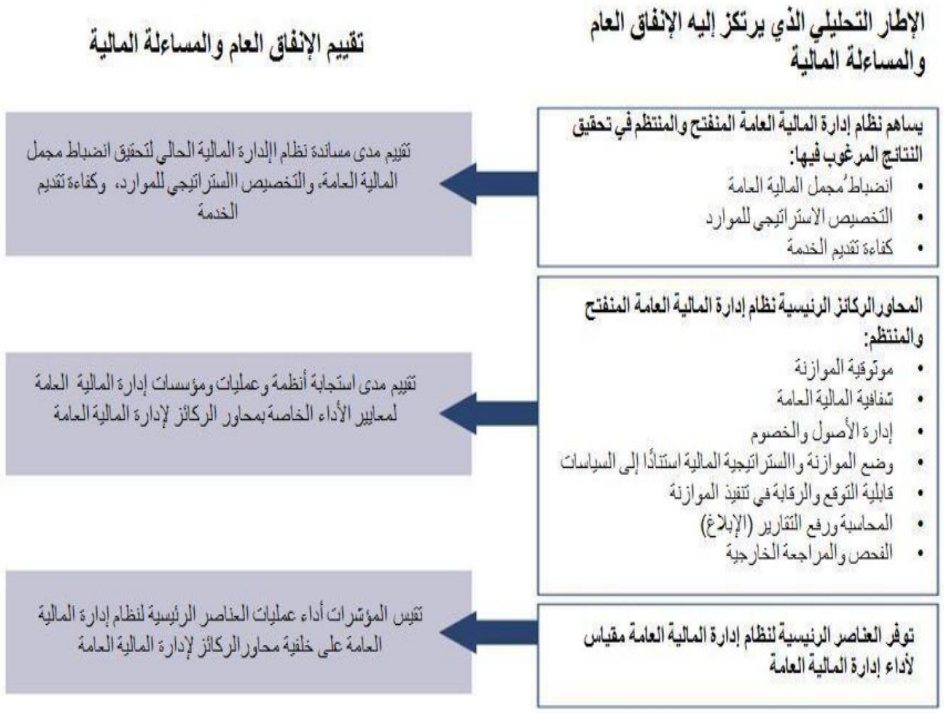

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

شكل رقم (3) وظائف الشفافية **من حيث الشفافية والإفصاح والادوات ومؤشرات القياس**

شكل (3) وظائف الشفافية

1- الشفافية والإفصاح	الأدوات	مؤشرات القياس
تحسين وضع الشفافية المالية بمصر	نشر تقارير المتابعة النصف سنوي ونسخة المواطن منه+ تقرير نهاية السنة+ شمولية التقارير المنشورة	تحسين مؤشر شفافية الموازنة الخاص بمصر في OBS التابع لشراكة الموازنة الدولية IBP
زيادة دقة وشمولية التقارير السبعة خلال دورة الموازنة	البدء في تنفيذ موازنة البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع	رضا المواطن الواضح في تعليقاته على منصات الوزارة على الأنترنت.
نشر القيم الأساسية للشفافية بين الجماهير	ورش عمل وندوات تثقيفية بالتعاون مع المجتمع المدني	تحسن درجة الفهم والتفاعل من قبل الجمهور مع مبادرات الوحدة وأهدافها
استهداف أوسع للمواطنين	استحداث منصة البيانات المقترحة +وتنفيذ عقد ندوات بالقرى الأكثر فقرة لاستطلاع أرائهم+ تطبيق ميثاق المواطن+ أعداد خطة تسويق مجتمعي على وسائل التواصل المجتمعي	زيادة عدد المشاركين والمهتمين بمبادرات الوحدة من الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والدولي
تقديم اليات للحوار المجتمعي والموازنة التشاركية		تقديم أليات للحوار المجتمعي والموازنة التشاركية
2- الموازنة التشاركية	الأدوات	مؤشرات القياس
إنشاء نموذج مصري من الموازنة التشاركية في محافظة الإسكندرية	تدريب مسئولي الحكومة والقيادات المجتمعية المشاركة في المبادرة على -قراءة وفهم وتحليل الموازنة. -مهارات رصد وتحليل المشكلات المحلية. -القيادة والمشاركة المجتمعية. -العمل الجماعي.	تحسن مؤشر شفافية الموازنة الفرعي الخاص بالمشاركة في OBS التابع لشركة الموازنة الدولية_IBP
زيارات المحافظة في أسيوط وسوهاج وقنا والسويس والفيوم لمناقشة قضايا معينة مثل الرعاية الصحية والتعليم	تنظيم جلسات استماع جماهيري	- زيادة عدد المنظمات والمؤسسات والجامعات المشاركة من 3 الى 40. - انعكاس أولويات المشاركة بالمبادرة على مشاريع موازنة المحافظة. - تحسن قدرة المواطنين على متابعة تنفيذ مشاريع موازنة المحافظة.
3- المسائلة والمراقبة	الأدوات	مؤشرات القياس
تحسن وضع مصر في مجال المسائلة والمراقبة على دورة الموازنة	التعاون مع المنظمات الغير حكومية اليات مراقبة الطرف الثالث	- تحسن مؤشر شفافية الموازنة الفرعي الخاص بالمسائلة والرقابة الخاص ب OBSالتابع لشراكة الموازنة الدولية IBP. - انعكاس تقييم المواطنين_للمشروعات الحالية على البرامج والمشروعات المستقبلي.
إنشاء منصات تتيح الفرصة للمواطنين بمسائلة المسئولين ومراقبة مشروعات	اليات متابعة المواطن نقاط المواطن وبطاقات التقييم TPM	- توفير صافي مدخرات من إنفاق المال العام وإعادة توجيه كالاتي: - حوالي 12 مليون جنية لبرنامج تكافل وكرامة في أسيوط. - حوالي 10 مليون جنية للصندوق الاجتماعي للتنمية.

المصدر: موقع وزارة المالية المصرية

شكل رقم (4) أهداف وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية في ضوء الأهداف الاستراتيجية لوزارة المالية الشفافية، التواصل، الابتكار

• تطوير أطر الشفافية والإفصاح لضمان مؤشر شفافية الموازنة عالمياً واستيفاء المعايير الدولية - إصدار تقارير دورية حول دورة إعداد الموازنة. - تعزيز مصداقية الوزارة المالية وكفاءة الإنفاق العام وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.	**بالتعاون مع:** – وحدة السياسات المالية الكلية – قطاع الحسابات الختامية – وحدة موازنة البرامج والأداء – وحدة العدالة الاقتصادية – وحدة تكافؤ الفرص
•خلق أدوات مبتكرة لتطوير الأداء الحكومي ليكون أكثر أتساقاً واستجابة لاحتياجات المواطنين وذلك بالتنسيق مع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. - استخدام ودمج التقنيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. - اول بوابة رقمية الكترونية لعرض جميع المعلومات حول دورة إعداد الموازنة.	**بالتعاون مع:** – قطاع الموازنة. – قطاع الحسابات الختامية. – وحدة السياسات المالية الكلية.
الهدف الوزاري الإستراتيجي رقم 17 (الارتقاء بالصورة الذهنية للوزارة داخليا وخارجيا)	
• زيادة الوعي بأدوات المالية العامة وأهداف وزارة المالية الإستراتيجية ورؤية الإصلاح الاقتصادي.	**بالتعاون مع:** – وحدة السياسات المالية. – قطاع الموازنة. – وحدة تكافؤ الفرص.
• خلق وتطوير أدوات الموازنة التشاركية بالتنسيق مع قطاعات ومصالح الوزارة تهدف الموازنة التشاركية إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وهي أحد أدوات الحوكمة ومكافحة الفساد حيث تعتمد على التعاون والدمج وخلق حلقة وصل بين المواطنين والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، مما يحسن حياة المواطن اليومية. وتستند وزارة المالية في تطبيق مفهوم الموازنة التشاركية في الأساس على رفع الوعي بأهم خطط الحكومة والسياسات المالية لوزارة المالية، وبالتالي يصبح المواطن شريكا أصيلا في عملية التنمية المستدامة وصنع القرار في عملية اعداد الموازنة على المستوى المحلي وفقا لمبدأ (Bottom Up Approach &Citizen Ownership) مما يعزز الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر 2030 .	**بالتعاون مع:** قطاع الحسابات والمديريات المالية قطاع الموازنة وحدة تكافؤ الفرص
الهدف الوزاري الإستراتيجي رقم 21 (تعظيم الاستفادة من شركاء التنمية بالتعاون مع البنك الدولي، اليونيسف، الأمم المتحدة للمرأة، مجموعة من المنظمات الغير حكومية)	
• عقد زيارات على مستوى المحافظات في أسيوط وسوهاج وقنا والسويس والفيوم للتدريب على الموازنات المستجيبة. - عقد ندوات بالقرى الأكثر فقراً لاستطلاع آرائهم حول المشاريع المطلوب تنفيذها للارتقاء بمستوى معيشتهم. - عقد لقاءات مع صانعي القرار ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني والبرلمانيين والمواطنين على المستوى المحلي لمناقشة أولويات الإنفاق - الإعداد لخطة للتواصل مع المواطنين لتبادل الآراء فيما يخص موازنة الدولة	**بالتعاون مع:** وحدة موازنة الإدارة المحلية
الهدف الوزاري الاستراتيجي رقم 11 (المساهمة في نشر موازنة البرامج والأداء)	
• تنفيذ بطاقات نقاك المواطن/ الملاحظات والاليات الأخرى لقايس أداء الحكومة وجود تقديم الخدمات	**بالتعاون مع:** - وحدة التواصل
• تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع ضمن موازنة البرامج والموازنة المفتوحة (إعادة تصنيف الإيرادات والمصروفات على أساس الأداء)	**بالتعاون مع:** - قطاع الموازنة.

المصدر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية.

شكل رقم (5) التقرير الخاص بوحدة الشفافية من حيث (التقرير، تاريخ الإصدار، معدلات التنفيذ)

شكل (5) التقرير الخاص بوحدة الشفافية

التقرير	تاريخ الاصدار	معدلات التنفيذ
منشور إعداد الموازنة العامة للدولة	(خلال شهر نوفمبر)	يصدر كل عام
التقرير النصف سنوى عن الأداء الإقتصادى والمالى	(منتصف شهر فبراير) في موعد لا يتجاوز شهرين ونصف من بعد شهر ديسمبر (فترة قياس الأداء المالى والإقتصادى خلال الستة أشهر الأولى من العام المالى).	تم إصداره في يناير ٢٠٢٠ للعام الثالث علي التوالي
البيان المالى التمهيدى ما قبل الموازنة	(خلال شهر مارس) على أن يكون هناك مدى زمنى لا يقل عن شهر يحول ما بين تاريخ إصدار البيان المالى التمهيدى (ماقبل الموازنة) والبيان المالى	تم إصداره في ابريل ٢٠٢٠ للمرة الخامسة علي التوالي
البيان المالى	(خلال شهر ابريل) بعد شهر من نشر البيان المالى التمهيدى ما قبل الموازنة وقبل عرضه على مجلس النواب واعتماد الموازنة العامة للدولة	يصدر كل عام، وتم اصداره باللغة الآنجليزية للمرة الأولى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩
نسخة موازنة المواطن عن كل تقرير	(نهاية شهر سبتمبر) نسخة موازنة المواطن عن الموازنة المعتمدة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة كما تم لأول مرة اعداد نسخة موازنة المواطن عن التقرير النصف سنوى للأداء المالى للموازنة، ونسخة موازنة المواطن للبيان التمهيدى ما قبل الموازنة	
موازنة المواطن	(نهاية شهر سبتمبر) في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة	تم إصدارها في سبتمبر ٢٠١٩ للعام السادس علي التوالي، كما تم اصدار نسخة المواطن لمحافظة الاسكندرية للمرة الأولى عام ٢٠١٩
التقرير المالى الشهرى (باللغتين العربية والآنجليزية) للتنفيذ الفعلى لأداء الموازنة عن كل شهر	يصدر بصورة دورية كل شهر	

المصدر: موقع وزارة المالية المصرية

ثانياً: ملحق الجداول.

شكل (1)

مدى التحسن في أداء الموازنة المصرية موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي خلال الفترة "2010-2011 -2020 -2021"

بالمليون جنيه

البيان	فعلي										موازنة										
الموارد	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2019/2020	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الضرائب	192,072	207,410	251,119	260,289	305,957	352,315	462,007	629,302	736,121	7,396,325	200,424	232,232	266,905	358,729	364,290	422,427	433,300	603,918	770,280	856,616	964,777
المنح	2,287	10,104	5,208	95,856	25,437	3,543	17,683	3,194	2,609	52,628	5,156	9,974	9,021	2,358	23,492	2,208	2,213	1,143	1,141	3,805	2,209
الإيرادات الأخرى	70,928	86,108	93,996	100,642	133,847	135,630	179,494	188,639	203,181	2,305,336	80,230	107,441	117,549	144,413	160,850	197,641	196	229,561	217,767	274,003	321,766
إجمالي الموارد	265,287	303,622	350,323	456,787	465,241	491,488	659,184	821,135	941,911	9,754,289	285,810	349,647	393,475	505,500	548,632	622,276	435,709	834,622	989,188	1,134,424	1,288,752
المصروفات																					
الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين"	96,271	122,818	142,956	178,589	198,468	219,721	225,513	240,054	266,091	2,887,732	95,309	117,497	136,627	183,799	207,243	218,108	228,136	239,955	266,090	306,648	335,000
الباب الثاني "شراء السلع والخدمات"	26,148	26,826	26,652	27,247	31,276	35,662	42,450	53,088	62,365	698,709	28,858	30,255	28,765	30,189	33,070	41,431	40,002	52,065	60,124	79,824	100,200
الباب الثالث "الفوائد"	85,077	104,441	146,995	173,150	193,008	243,635	316,602	437,448	533,045	5,684,206	91,142	106,300	133,612	182,046	199,012	244,044	292,520	380,986	541,305	569,135	566,000
الباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"	123,125	150,193	197,093	228,579	198,569	201,024	276,719	329,379	287,461	2,292,138	116,616	157,754	145,838	212,369	233,853	231,221	210,324	332,727	332,291	329,823	326,280
الباب الخامس "المصروفات الأخرى"	31,364	30,796	34,975	41,068	50,279	54,551	61,517	74,758	77,565	868,025	31,125	31,622	33,325	38,280	49,064	54,799	58,100	65,972	75,699	94,282	105,000
الباب السادس "شراء الأصول غير الملموسة - الاستثمارات"	39,881	35,918	39,516	52,882	61,750	69,253	109,139	109,680	143,342	1,916,420	40,118	47,161	55,618	95,448	67,189	74,961	107,011	135,431	148,512	244,695	280,698
جملة المصروفات	401,866	470,992	588,187	701,515	733,350	817,846	1,031,940	1,244,407	1,369,869	14,347,230	403,168	490,589	533,785	742,131	789,431	864,564	936,093	1,207,136	1,424,021	1,624,207	1,713,178
عجز الموازنة	136,579	167,370	237,864	244,728	268,109	326,358	372,756	423,272	427,958	4,592,941											

السنوات	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	1.00
النسبة	34%	36%	40%	35%	37%	40%	36%	34%	31%	32%

نقلا عن
رئيس الإدارة المركزية لحتاى هيئات خدمية
شكل (6) نقلا عن وزارة المالية ، قطاع الموازنة وهذا الجدول يوضح مدى تأثير السلفية على وضع الموازنة العامة المصرية

من الواضح من الشكل السابق أن نسبة عجز الخزانة عام 2019/2020 لقد بلغت 32% مقارنة بعام 2011/2010 وذلك يمكس م
مدى التحسن الملحوظ في أداء الموازنة العامة للدولة بنسبة 4% ويرجع ذلك للإجراءات الإصلاحية لوزارة المالية ومنها ما يخص سلفية الموازنة العامة للدولة

المصدر : وزارة المالية المصرية